دراسة نقدية لكتاب
"كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام

دكتور بسام بن عبد الله بن صالح العطاوي (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وآله وصحبه ومن اهتدى بهداه .

أما بعد :

فقد اطلعت على كتاب أخينا الفاضل الشيخ الدكتور ماهر الفحل الذي سماه (كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام) ، ونشره سنة ١٤٢٧ هـ ، انتقد فيه كتاب (تحرير تقريب التهذيب) الذي ألفه الدكتور بشار عواد معروف ، والشيخ شعيب الأرنؤوط ، ونشراه في ١٤١٧هـ ، فراعني ما فيه من أخطاء وأوهام ، فأحببت أن أكتب دراسة نقدية للكتاب نصيحة لمؤلفه الفاضل الذي كانت له جهود مشكورة في تحقيق عدد من الكتب النفيسة ، وفي الكتابة في مسائل علم الحديث ، لعله يعيد بناء كتابه على أسس صحيحة وقواعد منهجية سليمة ينتفع بها طلبة العلم ، ونصيحة لقراء الكتاب ليحذروا ما فيه من أخطاء وأوهام .

وقد جعلت ملحوظاتي على الكتاب في وقفات تدور على محورين ، وهما :

المحور الأول : المنهج العام للكتاب .

المحور الثاني : أوهام المؤلف في الكتاب .

وهناك محور ثالث عن تناقضات المؤلف في الكتاب ، لم يتسع له هذا البحث ، الذي يشترط أن يكون في حجم معين يناسب المجلة ، فجعلته في بحث آخر مستقل . وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه نافعا لخلقه .

(*) أستاذ السنة وعلومها المشارك في قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية في جامعة الدمام.

المحور الأول : المنهج العام للكتاب .

الوقفة الأولى

وهي نصيحة أنصح بها نفسي ، وكل من تصدى للدفاع عن شخص غير معصوم ، فليعلم علم يقين أن كل من ينبري للدفاع عن شخص غير معصوم محاطا بتعصب له ، ومستظلا بعاطفة غلبت عليه ، وتكون غايته الانتصار له لابد أن يقع في تناقضات وأوهام ؛ لأنه يعمى عن رؤية أخطاء من يحبه وينتصر له ، كما قد قيل

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

وإذا اطلع أهل العلم على دفاعه عنه ، ورأوا مافيه من تناقضات وأوهام استدلوا بها على ضعف عقله ، وقلة علمه ، وقالوا : قد كشف هذا المدافع في دفاعه هذا عن شخصيته وقدر علمه . وبهذا لا يكون ذلك المدافع قد حقق نصرة لمن دافع عنه ، ولم يجن سوى التنفير عن نفسه وشخصه وزعزعة الثقة في علمه .

الوقفة الثانية

ذكر الدكتور ماهر في مقدمة كتابه أنه ألفه لبيان ما في كتاب تحرير التقريب من زيف وزلل وخطأ ووهم ، وأن كتابه هذا جاء غضبة في الله لابن حجر في زمن قليلا ما رأى فيه الدكتور ماهر غضبة لله ولعلماء الأمة وذكر أنه أغلظ القول في بعض المواطن للمحررين غضبة لله ولرسوله إلى آخر ما ذكره في مقدمته (١) .

أقول : لم يكن " تحرير التقريب " أول كتاب يتعقب الحافظ ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب ، بل سبقه كتاب الشيخ عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد الذي سماه إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر ، ويقع في ٢٦٤ صفحة، وقال في مقدمته : " وجدت أثناء النظر في تراجم عدد كبير جدا من رجاله (٢) ، ثم الرجوع إلى تراجمهم في التهذيب ، وهو الأصل الذي

---

(١) انظر كشف الإيهام/٨ .

(٢) يعني تقريب التهذيب .

اختصر منه التقريب أنه أخل في كثير من التراجم بما كان قد ذكره في بعض مراتب الرواة في مقدمة التقريب ، ولم يلتزم في أصحابها بالحد الذي وضعه لتلك المراتب ، هذا بالإضافة إلى اضطرابه في طريقته فيمن حكم عليه بأنه مقبول الحديث اضطرابا يجعل النفس لا تطمئن إلى اعتماد هذا الحكم ، وبالتالي فينبغي الرجوع إلى ترجمته في التهذيب ، وتهذيب الكمال ، ثم الحكم عليه بعد تطبيق القواعد المقررة في علم الحديث ، هذا مع التزام الإنصاف وترك التعسف ، لهذا وغيره رأيت كتابة هذه الرسالة نصحا للمسلمين المشتغلين بهذا العلم ، وذبا عن حديث النبي الأمين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وخدمة للسنة المطهرة . فينبغي أن يعلم أن الهدف من تأليف هذه الرسالة إنما هو تنبيه المشتغلين بعلم الحديث إلى بعض ما في التقريب مما لا تطمئن النفس إليه ، ولكنه مما يعترض فيه عليه ، ولاسيما من كان محكوما عليه في التقريب بأنه مقبول ، حتى تكون الهمم متجهة أيضا إلى التهذيب دون الاقتصار كلية على التقريب حتى لا يحكم على راو بلفظ من ألفاظ التعديل ، ويكون الصواب أن يحكم عليه بلفظ من ألفاظ الجرح ، أو العكس ، فيؤدي هذا إلى تحسين الإسناد الضعيف أو تصحيحه ، وكذلك تضعيف الإسناد الحسن أو الصحيح وغير ذلك " ، ثم ذكر ست عشرة ملحوظة من الملحوظات العامة على منهج ابن حجر في أحكامه على رواة التقريب (٣) .

وقد اشتمل إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر على مئات التراجم التي انتقد فيها الشيخ عطاء حكم الحافظ ابن حجر فيها ، وقد صدر الكتاب في سنة ١٤١٤ هـ أي قبل صدور كتاب تحرير التقريب بثلاث سنوات ، والسؤال هنا : لماذا لم يغضب الدكتور ماهر لابن حجر بعد صدور كتاب إمعان النظر ؟ ولماذا لم يغضب لابن حجر إلا على كتاب شيخه الدكتور بشار عواد ، وصديقه الشيخ شعيب الأرنؤوط ؟!

(٣) إمعان النظر/١٢ .

الوقفة الثالثة

إن الذي يرى طريقة الدكتور ماهر في تعقباته على التحرير وشدته فيها يظن أن الدكتور ماهرا يرى صحة جميع أحكام الحافظ ابن حجر على الرواة في التقريب ، وأنه لا يجوز انتقاده ، ولا تعقبه في أي حكم من أحكامه ، فإن كان الدكتور ماهر يرى ذلك فهذا شيء لا يوافقه عليه أحد من أهل الحديث اليوم فيما أعلم ، فما من محدث إلا وله مخالفات لبعض أحكام الحافظ ، فلا ينكر على صاحبي التحرير أصل موضوع كتابهما ، وهو مخالفة الحافظ في بعض أحكامه ، وإن وقعا في أخطاء وأوهام في كتابهما فقد أصابا في مواضع عديدة في تعقباتهما للحافظ .

وقد سئل شيخنا الدكتور أحمد معبد حفظه الله عن كتاب تحرير التقريب فقال : " كتاب "تحرير التقريب" فيه أحكام كثيرة خالف فيها أحكام الحافظ في "التقريب" ؛ ولكن كثيرا من تلك المخالفات ليس لها مستند علمي ، وهناك تراجم متعددة تعد مخالفة الحافظ فيها في محلها ، ويعد حكم كتاب "التحرير" على الراوي مقبولا . وقد صدر للأخ الدكتور ماهر الفحل كتاب ، نشرته دار الميمان للطبع والنشر بالرياض ، ويقع في مجلد بعنوان"كشف الأوهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام" ، وهذا دليل تفصيلي على مدى سلامة ما في "تحرير التقريب " ؛ فالتحرير أربعة أجزاء ، و"كشف الأوهام" جزء واحد يعادل من حيث الكم ربع كتاب "التحرير" ، وقد وقفت على الكتابين لكن حاليا لم تكتمل لدي نتيجة عامة لكل منهما ؛ لكن النتيجة الأهم أن الكتابين يستفاد من كل منهما ، بحسب ما تؤيده الدلائل والقواعد النقدية من أحكامهما أما مقولة :"هل الحافظ ابن حجر لم يحرر التقريب؟ " ، فمن يقارن "تهذيب التهذيب" بما في "التقريب " من أحكام إجمالية على الرواة فسيجد أن كثيرا من التراجم لا يتوافق فيها حكم "التقريب" مع مجموع ما ذكره الحافظ نفسه في بيان حال الراوي في "التهذيب" ، وبالتالي تكون خلاصة حال مثل هؤلاء في "التقريب" تحتاج إلى تعديل وتحرير ممن له

الخبرة الكافية ، مع التزام الإنصاف والاعتدال ، ومثل هـؤلاء قليـل ، والله الموفق "(٤) .

وقال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله : " و"التقريب" محتاج إلى إعـادة نظر ، فربما يقول فيه :"مقبول" ، وتجد ابن معين قد وثقه ، أو على العكس يقول :"ثقة" ، ولا تجد إلا العجلي أو ابن حبان ، فنحن أعطانا الشيخ محمـد الأمين المصري رحمه الله تعالى عشرة عشرة ، كل واحد عشرة ممن قيـل فيه "مقبول" ، فالذي تحصل لي أن "التقريب" يحتاج إلـى نظـر . ونحـن لا نرجع إلى "التقريب" إلا إذا رأينا للعلمـاء المتقـدمين عبـارات مختلفـة لا نستطيع التوفيق بين عبارتهم ، نرجع إلى "التقريب" ونأخذ عبـارة صـاحب "التقريب" (٥).

وقال الشيخ محمد عوامة – وهو الذي أثنى عليه الدكتور مـاهر فـي كتابه في كثير من المواضع ، وقال : وهو عندي ثقة صدوق لا أشـك فـي علمه ولا أمانته(٦) – قال في مقدمة تحقيقه للتقريب: " أقصد تقديم نمـاذج مما في أحكام الكتاب ومراتب رجاله ؛ ليكون القارئ المـستفيد منـه علـى بصيرة من أمره ، فلا يمشي وراء من اصطنع مفهوما للناس زعم لهم فيـه أن كتاب التقريب لا عديل له ولا بديل عنه .. فمن واجب الباحث أن يفـرغ جهده في البحث عن الراوي ، ولا يكفيه أن ينظر في كتاب واحد ، وهو يعلم أن فيه بعض الملاحظات أو أن غيره قد يخالفه . وهذه النماذج من الأحكـام والمراتب مختلفة مع ما التزمه المصنف ورسمه في هذه المقدمة ، ومع ما سطره وفصله في التهذيب أو في كتبه الأخرى ، أو مع أحكـام غيـره مـن العلماء . فمنها ما هو مختلف مع قوله في الكتاب نفسه ، وهذا نـادر فـي كتابه ، ومنها تراجم كثيرة يختلف حكمه فيها عما هو مقتضى كلامـه فـي التهذيب ، ومنها ما هو مختلف مع أحكامه في كتبه الأخرى ، ومن أحكامـه

(٤) من أجوبة د/أحمد معبد عن أسئلة طلبة علم منشورة في المجلس العلمي فـي شبكة الألوكة في ١٤٢٨/٧/١١ هـ .
(٥) المقترح للوادعي /٣٧ .
(٦) كشف الإيهام/٤٠٧ .

ما هو موافق لترجمته في التهذيب لكنه يفتقر إلى نقد وغربلة لهذه الأقوال"، وقد ذكر الشيخ عوامة نماذج لهذا كله (٧) .

وقال الشيخ أبو الأشبال الباكستاني محقق "تقريب التهذيب" طبعة دار العاصمة :" أما نقص بعض التراجم عن المصنف ، ونقص الإحالات وخلو بعض التراجم عن ذكر المرتبة له أو الطبقة ، وكذلك وجود بعض التراجم مكررة ، والاختلاف في ذكر الطبقة وفي ألفاظ الجرح والتعديل ، وفوت بعض الحوالات في بعض التراجم فهذه كلها عن المصنف نفسه ، ولها سبب كما سيأتي ، ولكن من يستعجل قبل أن يعرف السبب يشك أن تكون النسخة المنسوبة إلى المصنف : أهي نسخته وبخط يده أم لا ؟ ....ففكرت ما هو سبب وقوع الأخطاء فيه ، وهو الحافظ ، قيل عنه : حافظ المشرق ، وخاتمة الحفاظ ، وأنه لا نظير له في عصره ،

... وكنت في بحث هذا السبب حتى رأيت في كتاب "انتقاض الاعتراض " له السبب الذي لأجله وقع في التقريب بعض الأخطاء وبعض النقص من المصنف نفسه ، وذلك لاشتغاله في شرح البخاري وانهماكه فيه وصعوبته التي لاقاها المصنف في شرح البخاري " (٨).

ومما قاله في بيان منهج تحقيقه : " وجدت في أصل الكتاب ١٥٢ ترجمة تقريبا كتب الحافظ سنوات وفياتهم ناقصة فكملتها من التهذيبين أو مصادر أخرى "(٩).

وقد ألفت عدة رسائل للدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود في دراسة الرواة الذين حكم عليهم الحافظ ابن حجر بـ "مقبول" .

والمقصود أن صاحبي التحرير ليسا أول من ادعى وجود أخطاء وأوهام في التقريب فلا يصح التشنيع عليهما في ذلك ، وإنما الواجب تجنب ما أخطآ فيه من التعقبات ، وإقرارهما على ما أصابا فيه .

الوقفة الرابعة

---

(٧) انظر مقدمة تحقيقه للتقريب الطبعة الأولى من الإخراج الجديد ١٤٢٠ص ٥٢ .

(٨) مقدمة تحقيق تقريب التهذيب للباكستاني/١٨.

(٩) مقدمة تحقيق التقريب للباكستاني/٢٧ .

لاشك أن الذي يقرأ كتاب الدكتور ماهر يدرك قدر ما بذله من جهد ووقت كبيرين في تتبع تحرير التقريب وودت لو أن الدكتور صرف ذلك الجهد والوقت في عمل علمي آخر أنفع لطلبة العلم ، واكتفى بالتنبيه على ما في التحرير بتنبيهات إجمالية ، تفيد طالب العلم في تعامله مع كتاب التحرير . ومعلوم أن كتاب التقريب ، وكذلك التحرير إنما يشتغل بهما طلاب العلم المختصون ، وهؤلاء ليسوا في حاجة إلى أن يوقفوا على كل خطأ مهما قل شأنه .

الوقفة الخامسة

اشتد حماس الدكتور ماهر في الدفاع عن كتاب الحافظ ابن حجر على نحو غريب ، ومن شدة حماسه للحافظ بالغ في نقد صاحبي التحرير في كل كبير وصغير حتى وقع في أوهام وتناقضات سيأتي ذكر بعضها ، كل ذلك من أجل أن يثبت خطأ صاحبي التحرير ، وصواب ابن حجر ، ولو كان الصواب مع صاحبي التحرير . ولم يقر لهما بأي صواب ، وإذا اضطر لإقرارهما على شيء قرنه باتهامهما بأخذه عن غيرهما ، وأنه لا فضل لهما فيه .

الوقفة السادسة

الذي يقرأ كتاب كشف الإيهام يرى بوضوح أن الدكتور ماهرا قد بالغ وأسرف في توبيخ صاحبي التحرير فلايكاد يخلو تعقب من التعقبات التفصيلية ، وعددها ٥٩٤ تعقبا من توبيخ وتقريع ، فوددت لو ترك الدكتور ماهر ذلك ، وأبان الصواب بلا توبيخ ولا تجريح ؛ ليكون ذلك أدعى لقبول الحق ، ولاسيما أن أحد صاحبي التحرير شيخ للدكتور ماهر .

وقد بالغ جدا في بعض العبارات ، كقوله تعليقا على قول صاحبي التحرير : "قابلنا الكتاب على النسخة التي كتبها المصنف بخطه "(١٠) ؛ فقال الدكتور ماهر : " قد أثبتُّ في ثنايا كتاب كشف الإيهام بما لا يقبل الشك

(١٠) التحرير ١/٤٤ .

أن المحررين لم يريا نسخة التقريب التي بخط ابن حجر بأعينهما ، فضلا عن المقابلة عليها" (١١) .

وقوله : " من أين جاءت نسخة الميرغني عند المحررين ، وهما لم يرياها ؟؟! "(١٢) .

أقول : هذه مبالغة شديدة وددت أن الدكتور لم يقع فيها ، فهذا اتهام لهما بالكذب ، والدكتور لا يمكنه الجزم بأنهما لم يريا النسخة بأعينهما اعتمادا على ما ذكره ، فربما رأيا النسخة بأعينهما ، وإن لم يقوما بمقابلتها، وربما قابلاها إلا في المواضع التي تعقبهما فيها الدكتور ، فلا تجوز المجازفة بإطلاق مثل هذه العبارات ، وقد قال تعالى :{وإذا قلتم فاعدلوا ولوكان ذا قربى }(١٣) ، وقال :{ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى}(١٤) ، وقال :{يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين}(١٥) .

وقد ملأ الدكتور ماهر كتابه بعبارت شديدة قاسية ، لاينبغي لمثله إطلاقها ، ومنها :

قوله : " واطراد التناقض في هذا "التحرير" الذي لا يمت إلى التحرير بنسب ولا صلة "(١٦) .

وقوله : " فأين تحريرهما وتدقيقهما ومراجعتهما للمصادر الأصول ؟! فإذا انتفت هذه الأمور علمت أنه ليس إلا الهوى ، وتعجل الوصول ، والسير وراء الاشتهار على حساب الحق والإنصاف ، نسأل الله العافية والسلامة"(١٧) .

(١١) كشف الإيهام /١٣٨ .
(١٢) كشف الإيهام /٤٠٧ .
(١٣) سورة الأنعام : ١٥٢ .
(١٤) سورة المائدة : ٨ .
(١٥) سورة النساء : ١٣٥ .
(١٦) كشف الإيهام /٧٢.
(١٧) كشف الإيهام /١٥٨ .

وقوله : " لاموا غير ملوم ، وتعقبوا غير مخطئ ، فكانوا كمن قصر صلاته في غير سفر ، وتيمم في حضور الماء ، بل كمن صلى من غير وضوء ، وحج إلى غير قبلة"(١٨) .

وقوله : " ما هذا إلا تغرير وتمويه ، وأنى لهما أن يأتيا بمثل هذه الترجمة ، وهما اللذان ما استطاعا ضبط نص تحريرهما ؟ ولكنه الولع بالسلخ وحب الظهور ونكران الجميل "(١٩) .

وقوله: " ماتركا للحافظ حقا ولاحرمة "(٢٠) .

وقوله: " جرهما لمثل هذا نوم الليل ، وانشغال النهار ، فلو أنهما تعبا في هذه الترجمة ، ودققا وراجعا لعلما أن قولهما كله غير صحيح "(٢١) .

وقوله: " قول من يتعجل ويلقي الأمور على عواهنها ، من غير تحر ولا تدقيق ولا شمول . وما أوردهما هذه الموارد إلا الكبر ، وكثيرا ما كان المحدثون يقولون في جرح الراوي : أهلكه الكبر "(٢٢).

أقول : لم أقف على أحد من أئمة الجرح والتعديل جرح راويا بهذه العبارة ، وإنما وجدت في هذا المعنى قول عباد بن عباد : " لم يمنع هشيم من أن يسمع من سعيد بن أبي عروبة إلا الكبر والأنفة "(٢٣) ، وقولهم في أحمد ابن صالح : " لم يكن له آفة غير الكبر "(٢٤) ، وقولهم في حجاج بن أرطاة : " كان فيه تيه "(٢٥) .

بل نظم الدكتور ماهر أبيات كثيرة في لومهما وتقريعهما ، كقوله :

يادولة "التحرير" لست بدولة قد آن يقتل ليلتيك نهار(٢٦)

---

(١٨) كشف الإيهام /٣٥٣ .
(١٩) كشف الإيهام /٣٨٣ .
(٢٠) كشف الإيهام /٤٧٠ .
(٢١) كشف الإيهام /٤٧٣ .
(٢٢) كشف الإيهام /٤٥٦ .
(٢٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٠٨/٤ .
(٢٤) ميزان الاعتدال ٢٤١/١ .
(٢٥) تهذيب الكمال ٤٢٤/٥ .
(٢٦) كشف الإيهام /٨ .

وماأدري وسوف إخال أدري هل التحرير سير في الظلام(٢٧)
ماأكثر التحرير بل أقلل به لا ليس تحريرا خلاف الأصوب(٢٨)
أطفأتما في الليل آخر شمعة فكتبتما التحرير في الظلمات(٢٩)
تحرير تقريب بمسخ حروفه ماهكذا يتحرر التقريب(٣٠)
لو يعلم التحرير ماأدري به لمشى يجر من الحياء خيولا(٣١)
دع الكتاب ففي التحرير مفسدة واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي(٣٢)
تعيبُ كتابَه والعيب فيكم ومالكتابه عيب سواكم(٣٣)

إلى آخر ما ملأ به كتابه من مثل هذه العبارات والأبيات .

الوقفة السابعة

ذكر الدكتور ماهر في المقدمة أن دراسته للتحرير كانت دراسة استقرائية تامة شاملة ، وأنه تعقب صاحبي التحرير في أكثر من ألفي موضع ، توزعت على ١٤٢٠ موضعا في مقدمة الكتاب ، و٥٨٥ موضعا في القسم الثاني ، و٣٩٩ موضعا في ملاحق الكتاب(٣٤) .

أما ملاحق الكتاب فاثنان : الملحق الأول في الأخطاء التي وقعت من صاحبي التحرير في تحقيق نص التقريب وبلغت ٢٣١ خطأ ، وأما الملحق الثاني ففي بيان ما أخذه صاحبا التحرير من تعليقات محمد عوامة دون عزو إليه ، وبلغت ١٦٨ تعليقا(٣٥) .

وأما القسم الثاني الذي يمثل اسم الكتاب : كشف الإيهام ، ويبدأ من ص١٤٥ ، وينتهي في ص ٦١٧ ، وكتب الدكتور ماهر في أول هذا القسم عنوانا عليه : (كشف الإيهام) ، فهو تعقبات تفصيلية متنوعة عددها ٥٨٥ ،

---

(٢٧) كشف الإيهام /٢٠٥ .
(٢٨) كشف الإيهام /٢٤٩ .
(٢٩) كشف الإيهام /٢٥٥ .
(٣٠) كشف الإيهام /٢٦٠ .
(٣١) كشف الإيهام /٢٨٠ .
(٣٢) كشف الإيهام /٣٤٢ .
(٣٣) كشف الإيهام /٣٥٤ .
(٣٤) كشف الإيهام /١٠.
(٣٥) كشف الإيهام /٦٢١ ، ٦٤٥ .

وعلى وجه الدقة ٥٧٨، فقد سقط من الأرقام التسلسلية عشرة ، وتكررت ثلاثة أرقام سهوا .

وقد قمت بتصنيف تلك التعقبات فكانت على نوعين : تعقبات تتعلق بتحقيق نص التقريب وأخطاء صاحبي التحرير في ذلك ، ومجموع هذه التعقبات ١٩٢ ، وبقية التعقبات تتعلق بأحكام صاحبي التحرير على الرواة ، وعددها ٣٨٦ ، منها ٥٩ ترجمة داخلة في القسم الأول الذي ذكر أن مجموعه ١٤٢٠ ، فقد ذكرها في القسم الأول إجمالا ، ثم ذكرها تفصيلا في القسم الثاني ، فكان ينبغي ألا يعيد عدها تكثيرا لعدد أوهام صاحبي التحرير، ولاسيما أنه عاب المحررين بما اتهمهما به من الفرح بازدياد العدد وتكاثره من أجل الحط من صنيع الحافظ ابن حجر(٣٦) .

والحاصل أنه يتضح مما سبق أن مجموع تعقبات الدكتور ماهر التي تتعلق بأحكام صاحبي التحرير على الرواة ١٧٤٧ تعقبا ، والذي يقرأ تحرير التقريب يجد أن صاحبي التحرير قد تعقبا أحكام ابن حجر على الرواة في أكثر من ثلاثة آلاف ترجمة ، ومعنى هذا أن هناك أكثر من خُمسَي التراجم التي تعقب فيها صاحبا التحرير ابن حجر لم يتعرض لها الدكتور ماهر ، ولم يبين ، أهو موافق على تلك التعقبات ؟ وهل أصاب صاحبا التحرير في بعض تعقباتهما ، وماقدر ماأصابا فيه ، وكل هذه أمور مهمة جدا للباحثين وأهل الاختصاص فكان ينبغي للدكتور ماهر أن يبينها ، فيذكر إحصائية بتعقبات صاحبي التحرير وما يوافقهما عليه ، وما يخالفهما فيه مادامت دراسته للتحرير استقرائية شاملة كما ذكر .

الوقفة الثامنة

ذكر الدكتور ماهر في التعقبات التفصيلية تعقبات من جنس التعقبات الإجمالية التي ذكرها في أول الكتاب فكان ينبغي ضمها إليها لأنها من جنسها ، وللاختصار ، وهي كما يلي (بذكر رقم التعقب) :

١- من قال فيه الحافظ : "مقبول" ، وقالا فيه :"حسن الحديث" : ٦٣٣ ، ٧٤٠ ، ٤٠٠٦ ، ٤٨٢٣، ٥٧٤٢

(٣٦) انظركشف الإيهام /٥١ .

٢– من قال فيه الحافظ :"مقبول " ، وقالا فيه :"مجهول" أو مجهول الحال :٩١٩ .

٣– من قال فيه الحافظ :"مقبول" ، وقالا عنه :"ضعيف" أو "ضعيف يعتبر به" : ٧٦١ ، ٨٥٦ ، ٢٩٧٥ ، ٣٥١٢ ، ٧٩٢٦ .

٤– من قال فيه الحافظ :"مقبول" ، وقالا عنه :"مستور" : ٤١٠٩ ، ٤٨٣٨ ، ٧١٨٩ .

٥– من قال فيه الحافظ :"مقبول" ، وقالا فيه : "ثقة" : ٢٠٥ ، ٤٠١٠ ، ٤٠٢٢ ، ٥٨٧٨ .

فهذه ثماني عشرة ترجمة ، كان ينبغي ضمها إلى إحصائية المبحث الأول عن المقبول وعدم الإطالة بذكرها في التعقبات التفصيلية .

الوقفة التاسعة

ذكرت أن مجموع التعقبات التي تتعلق بتحقيق نص التقريب وأخطاء صاحبي التحرير في ذلك ١٩٢ تعقبا وضع لكل تعقب رقما مستقلا ، غير ما كان من جنس هذه التعقبات وجعله داخل التراجم التي فيها تعقب على الأحكام ، وكان ينبغي عدم الإطالة في ذلك ، وكان ينبغي أن يجعل كل هذه التعقبات المتعلقة بتحقيق النص في جدول الملحق الأخير ، فهذا أيسر لمن يريد تصحيح نسخته وأخصر للكتاب ، ولاسيما أن أكثر تلك التعقبات أمرها يسير ، وسيأتي التمثيل عليها قريبا . ولو أن الدكتور ماهرا وفر ماصرفه من الجهد والوقت في تتبع الأخطاء التي وقعت في تحقيق النص لو أنه وفر ذلك لمزيد من تتبع أحكام صاحبي التحرير على الرواة لكان ذلك أولى وأنفع لطلبة العلم ، لأن لتقريب التهذيب طبعات مستقلة متعددة ، والأصل فيمن يرجع إلى التقريب أنه سيعتمد على هذه الطبعات المستقلة ، لا الطبعة التي مع التحرير ، ولاسيما أن صاحبي التحرير كان همهما الأكبر هو تحرير أحكام التقريب كما ذكرا في مقدمة كتابهما ، وقالا : " بل هو الغاية المرجوة من إعادة طباعة الكتاب " (٣٧) .

---

(٣٧) التحرير ١/٤٥.

الوقفة العاشرة

التعقبات المتعلقة بتحقيق نص التقريب ، والتي بلغت ١٩٢ تعقبا مستقلا ، وقد وضع الدكتور ماهر لكل تعقب منها رقما مستقلا ، وكذلك التعقبات على تحقيق النص الذي جاء ضمن التراجم التي تعقب فيها أحكامهما على الرواة ، هذه التعقبات ليست كلها في بيان أخطاء في النص المحقق وقعت من صاحبي التحرير ، وإنما منها ماكان كذلك ، ومنها تعقبات لهما في أخطاء وقعت من الحافظ ابن حجر وسكتا عنها ولم يعلقا عليها ، ومنها تعقبات أقر فيها بصحة مانبه عليه صاحبا التحرير لكنه ينفي أن يكون لهم فضل في ذلك ، لوجود ما نبها عليه في بعض الطبعات ، أو لنقلهما ذلك من تعليقات الشيخ عوامة ، فهما لا يسلمان من نقده ولومه في كل الأحوال ، إن سكتا لامهما ، وإن تكلما فأخطآ لامهما ، وإن تكلما فأصابا لامهما ، وادعى أنهما نقلا ذلك عن غيرهما .

والمقصود أنه كان ينبغي أن يفصل الدكتور ماهر التعقبات التي ليس فيها خطأ عن سائر التعقبات ، ولا يعد الجميع في أوهام صاحبي التحرير ، فهذا مقتضى العدل .

وفيما يلي أمثلة :

المثال الأول : أحمد بن نصر بن شاكر .... س .

قال الدكتور ماهر : " هكذا أثبت ابن حجر رقمه ، ولم يتعقباه بشيء ، وذلك لأن الشيخ محمد عوامة سكت عن هذا فسكتا ، ولو كان عدا أخذ النصوص طريقا لهما وأتعبا نفسيهما بالبحث والتحقيق لعلما أن الحافظ ابن حجر – رحمه الله – مخطئ أو متجوز في هذا الرقم "(٣٨) .

المثال الثاني : أحمد بن يحيى بن الوزير ... د س .

قال الدكتور ماهر : " هكذا أوردا رقميه (د س) ، ولم يتعقباه بشيء ، وكان الأولى بهما أن ينبها إلى أن رقم أبي داود خطأ محض ، تابع ابن حجر فيه أبا القاسم ابن عساكر في أطرافه ، وهو وهم منه ، بينه المزي

(٣٨) كشف الإيهام /١٧١ تعقب ١٢٦/٣٧ .

في تهذيب الكمال .... فكان متعينا على المحررين التنبيه إلى ذلك ، فإن هذا من شرطهما "(٣٩).

أقول : ليس هذا من شرطهما ، فقد قالا في المقدمة :" عنينا بإصلاح الرقوم التي وقع فيها خطأ في الطبعات السابقة "(٤٠) .

فقيدا ذلك بالطبعات السابقة ، ولم يذكرا أنهما سيصلحان أخطاء الرقوم التي وقعت في أصل المؤلف .

ثم قالا :"علقنا في الهامش على بعض الأوهام التي وقع فيها المؤلف في ضبط الاسم ، أو ذكر الوفيات ، أو الطبقات ، أو نحوها مما هو ظاهر فيها" .

فقد التزما بذكر بعض الأوهام ، لا كلها ، ولا أكثرها . والمقصود أن سكوتهما عن بعض أخطاء المؤلف لا ينافي شرطهما في التحقيق . ومن المعلوم أن غاية التحقيق هو إخراج النص كما تركه المؤلف ، وليس من شرط التحقيق التنبيه على كل خطأ وقع فيه المؤلف ، ولاسيما في مثل هذا الكتاب الذي فيه نحو تسعة آلاف ترجمة .

المثال الثالث : إبراهيم بن الحجاج النيلي ...تمييز .

قال الدكتور ماهر : "هكذا جاء النص عندهما ، وهو كذلك في جميع الطبعات والنسخ الخطية ؛ لكن يستدرك عليهما الرقم فينبغي أن يحول إلى (س) رقم النسائي على طريقتهما ؛ ذلك أنهما زعما مقابلة الكتاب على تهذيب الكمال ، وأصلحا الرقوم عليه . ورقم المترجم له عند المزي في تهذيب الكمال (س) ، والمحرران أثبتا ذلك في تعليقهما على تهذيب الكمال ، فقال المحرر الأول الدكتور بشار معلقا على الرقم :" وقع في تهذيب ابن حجر أنه تمييز ، وهو أمر غريب جدا ، وكأن ناشر "التقريب" تابع "التهذيب" فذكره أيضا ، وما أظن الخطأ إلا من الناشرين والله أعلم " قال الدكتور ماهر: هكذا قال ، وقد وقع في الأمر الغريب والخطأ على زعمه "(٤١) .

(٣٩) كشف الإيهام /١٧٥ ، تعقب ١٢٦/٣٧ .
(٤٠) انظر مقدمة التحرير ٤٥/١ .
(٤١) كشف الإيهام /١٩٠ تعقب ١٦٣/٥١ . .

أقول : لي على ما ذكره الدكتور ماهر عدة مؤاخذات :

١- أن صاحبي التحرير لم يصرحا في المقدمة بأنهما أصلحا الرقوم على تهذيب الكمال كما زعم الدكتور ماهر ، وإنما ذكرا أنهما قابلا الكتاب على تهذيب الكمال . (٤٢).

٢- أن الدكتور ماهرا ذكر أن كلمة "تمييز" وقعت هكذا في جميع الطبعات والنسخ الخطية ، ويعني بذلك ما وقف عليه ، والواقع أن الذي في طبعة الباكستاني (س)، وليس "تمييز" ، وذكر في الهامش أنها (س) في نسخة الميرغني الخطية ، وطبعة لكنو بحاشية أمير علي ، و"تمييز " في أصل المؤلف ، وثلاث طبعات(٤٣) .

٣- أن انتقاده للدكتور بشار لا وجه له ، فالدكتور بشار ذكر في تعليقه على تهذيب الكمال أنه يظن أن الخطأ من الناشرين ، فلما تولى تحقيق الكتاب ورأى أصل المؤلف تبين له أن ذلك ليس من الناشرين ، وإنما هو من أصل المصنف ، فأثبت ما في الأصل ، وليس في هذا تناقض .

٤- ذكر الشيخ محمد عوامة تعليلا لعدول الحافظ ابن حجر في أصله إلى "تمييز" مكان (س) فقال :

" وأسند إليه المزي حديثه الذي عند النسائي :" أخبرنا أبوبكر بن علي قال : أنبأنا إبراهيم بن حجاج قال حدثنا أبوعوانة عن عائشة قالت : اشربوا ولا تسكروا " ، وكأنه لما لم يره الحافظ منسوبا في إسناد النسائي قام عنده احتمال أن يكون هو السامي المتقدم ! والاحتمال عندي كبير قوي . والله أعلم " (٤٤) . يقصد بالسامي إبراهيم بن الحجاج بن زيد ، ويشترك مع النيلي في بعض الشيوخ والتلاميذ (٤٥).

المثال الرابع : أحمد بن عبيد بن ناصح ، أبوجعفر النحوي ، يعرف بأبي عصيدة ، قيل : إن أباداود حكى عنه .....قال صاحبا التحرير : " أضاف الشيخ الفاضل محمد عوامة رقم أبي داود بين حاصرتين ، ولو تركه

---

(٤٢) انظر تحرير التقريب ٤٥/١

(٤٣) انظر تعليق الباكستاني على تقريب التهذيب /١٠٦ .

(٤٤) حاشية تحقيق محمد عوامة للتقريب طبعة ١١٢/١٤٢٠ .

(٤٥) انظر تهذيب الكمال ٦٩/٢ -٧١

من غير رقم لكان أحسن – كمافعل المزي– لأنه لم يثبت أن أباداود روى له "(٤٦) . فقال الدكتور ماهر : " هذا الذي قالاه دليل على أنهما تتبعا طبعة الشيخ عوامة ، وأخذا ما يمكنهما اتخاذه طريقا للتناوش مع ابن حجر من غير عزو الكلام إلى قائله إمعانا في تأكيدهما على الأمانة العلمية ومقتضياتها ، وبركة العلم نسبته إلى أهله "(٤٧) .

أقول : ما نبها عليه هنا صواب ، ولم يذكر الدكتور ماهر أنهما نقلاه عن غيرهما ، ومع ذلك عد هذا في أوهامهما ، وأعطاه رقما تسلسليا ضمن سائر الأوهام والأخطاء ، وهذا لا ينبغي .

المثال الخامس : قال الدكتور ماهر : " هكذا أثبتا رقومه ، وقالا في الحاشية :" هكذا في الأصل ، ولم يرو له النسائي في الكبرى لكن روى له في حديث مالك ورقمه :كن" ، ثم قال الدكتور ماهر : ولي عليهما في هذا ملاحظات : الأولى أن الرقم جاء على الصواب في طبعة عبدالوهاب ، وطبعة مصطفى ومخطوطة ص ومخطوطة الأوقاف ، فلم يعد لهما جديد في التنبيه ، والفضل للسابق . الثانية : أن هذا التعليق والاستدراك مأخوذ من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة للتقريب "(٤٨) .

المثال السادس : قال الدكتور ماهر : " لي تعقب عليهما في مسألة رقومه ؛ إذ إنهما قالا في الهامش :" هكذا في الأصل ، والصواب (ف ت ق) فإن النسائي لم يرو له ، بل روى له ابن ماجه ، وأبوداود في كتاب "التفرد" ، ورقمه " ف " ، ولعمري إنها ملحوظة دقيقة لو سلمت وكانت لهما على الحقيقة ، بيد أن هذا التعليق قد سلخ من استدراكات الشيخ محمد عوامة "(٤٩) .

المثال السابع : قال الدكتور ماهر : " قالا في الحاشية :" إنما أضاف المؤلف رقم أبي داود ؛ لأن أبا داود روى عنه في كتاب الزهد ، خارج

(٤٦) التحرير ١/٧٠ . .
(٤٧) كشف الإيهام /١٦٣ تعقب ٢٠/٧٨ .
(٤٨) كشف الإيهام /١٥٧ تعقب ١٢م/٤٤ .
(٤٩) كشف الإيهام /١٨٢ تعقب ٤٣/١٤٦ .

السنن فهذا تجوز من المصنف إذ رقم (د) للسنن فقط " ، قال الدكتور ماهر : هذا الهامش أخذاه من استدراكات الشيخ محمد عوامة " (٥٠).

المثال الثامن : قال الدكتور ماهر : " هكذا أثبتا كلام الحافظ ، وعلقا على رقومه بقولهما :"هكذا في الأصل ، وهو وهم صوابه عند المزي (خ م ت س ق) فقد قال المزي : روى له الجماعة سوى أبي داود" قال الدكتور ماهر : من تعلق في ذهنه ما أحصيته لهما في مقدمتي لهذا الكتاب من أخذهما لتعليقات الشيخ عوامة علم أن هذا ديدنهما إذ إن هذا التعليق كغيره مسلوخ من استدراكات الشيخ عوامة "(٥١) .

وأمثال هذه التعقبات كثيرة ، وقد جعل لكل منها رقما تسلسليا مع سائر الأوهام والأخطاء ، وجعلها في القسم الثاني من الكتاب الذي ذكر في المقدمة أنه القسم الأهم ، والذي ذكر فيه أوهام المحررين وأخطاءهما مع أن هذه التعقبات ليس فيها وهم أو خطأ يتعلق بتحقيق النص ، وكان الأولى به أن يجعلها مع الملحق الأخير الذي خصصه للإشارة إلى ما أخذه المحرران من عوامة ، ولا يطيل الكتاب بتفصيلها والتعليق عليها على هذا النحو .

الوقفة الحادية عشرة

ذكر صاحبا التحرير في مقدمة الكتاب أنهما قابلا التقريب على نسخة المصنف ، ونسخة الميرغني ، لكن الدكتور ماهرا في كثير من تعقباته عليهما في تحقيق نص التحرير كان يلزمهما بما لم يلتزما به في خطة عملهما ، وكان في أحيان كثيرة يحتج عليهما بما جاء في النسخ المطبوعة التي عنده ، وقد أحصيت أكثر من أربعين موضعا في الملحق الأخير ذكر أن صاحبي التحرير أخطآ فيها متابعة لمحمد عوامة في طبعته ، واحتج عليهما بما في النسخ المطبوعة فقط ، ويقصد بها طبعتين ، وهما طبعة عبدالوهاب عبداللطيف ، وطبعة مصطفى عطا ، فقد ذكر الدكتور ماهر أنه لم يتحصل له من طبعات التقريب سوى أربع : طبعة عبدالوهاب عبداللطيف ، وطبعة

(٥٠) كشف الإيهام /٢٣٠ تعقب ٣٠٣/٨٦ . .
(٥١) كشف الإيهام /٣١٧ تعقب ٩٤٦/١٩٨ .

عوامة ، وطبعة مصطفى عطا ، وطبعة عادل مرشد ، التي ذكر أنه أهملها . وقد وصف طبعة عبدالوهاب بأنها مشحونة بالأخطاء المطبعية فلاتكاد صفحة تخلو منها ، ووصف طبعة عوامة بأنها من أدق وأحسن الطبعات ، وأنها وقعت فيها أخطاء ليست باليسيرة ، وأما طبعة مصطفى عطا فقد اعتمد فيها على طبعة عبدالوهاب مع مقابلتها بأصل المصنف ، وأما طبعة عادل مرشد فذكر أنها مستلة من نص التحرير(٥٢) .

وهذا أمر غريب ، فالمحرران إنما التزما بالنسختين الخطيتين المذكورتين ، ولم يذكرا أنهما سيذكران ماجاء في الطبعات الأخرى ليصح احتجاج الدكتور ماهر عليهما ، ولا يصح أن يكون دليله على تخطئة صاحبي التحرير هو طبعة أخرى مشحونة بالأخطاء دون أن يثبت ذلك من المخطوطات ، ولاسيما أنه وقف على نسختين خطيتين للتقريب ، ومع ذلك لم يشر إليهما في تلك المواضع التي أشرت إليها ؛ لأنهما فيما يبدو موافقتان لما أثبته صاحبا التحرير ، ومحمد عوامة بناء على النسخ الخطية.

وأحيانا ينتقد الدكتور ماهر صاحبي التحرير في إثبات شيء في النص ، خلت منه الطبعتان اللتان يراجعهما أو النسختان الخطيتان اللتان وقف عليهما ، مع أن هذا ليس دليلا على خلو جميع النسخ الخطية منه .

وفيما يلي بعض الأمثلة على ماسبق :

المثال الأول : إبراهيم بن صدقة البصري ، صدوق من التاسعة .

قال الدكتور ماهر : " هكذا جاء النص عندهما تقليدا منهما لأصلهما الوحيد ، وهو طبعة الشيخ محمد عوامة فالنص هكذا عنده ، وقد سقط من الترجمة لفظة "أيضا" بعد لفظة "من التاسعة" ، وقبل الرقم ، وهي ثابتة في طبعات التقريب كما في طبعة مصطفى عبدالقادر عطا ، وطبعة عبدالوهاب عبداللطيف"(٥٣) .

أقول : إنما يصح اعتراضه عليهما لو كان وجدها في إحدى النسخ الخطية ، أما الاحتجاج عليهما بالطبعتين المذكورتين فلا يصح ، فقد يكون

(٥٢) انظر كشف الإيهام /١٠٣ .
(٥٣) كشف الإيهام /١٩٥ تعقب ١٨٧/٥٦ .

عبدالوهاب عبداللطيف أخطأ فزاد هذه اللفظة ، أو تابع طبعة أخرى زادها فيها صاحبها خطأ ، وكذلك تابعه مصطفى عبدالقادر عطا ، ويؤيد هذا أن الدكتور ماهرا لم يذكر وجود تلك اللفظة في النسختين الخطيتين اللتين عنده ، وكذلك الباكستاني حين أثبت هذه اللفظة في طبعته جعلها بين معقوفتين ، وذكر في الهامش أنها زيادة من ثلاث نسخ مطبوعة(٥٤) ، أي أنه لم يجدها في المخطوطات الأربع التي عنده .

المثال الثاني : إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد الذارع البصري ، قال الدكتور ماهر : " هكذا النص عندهما وفيه سقط عبارة "بالذال المعجمة" بعد "الذارع" ، وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبداللطيف ، وطبعة مصطفى عبدالقادر عطا . وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام للشيخ محمد عوامة"(٥٥) .

أقول هنا كما قلت في المثال السابق ، فلا يصح الاحتجاج بمطبوعة مشحونة بالأخطاء ، وأخرى تدور في فلكها على إثبات ما ليس في النسخ الخطية ، وقد خلت النسختان الخطيتان اللتان اعتمد عليهما محمد عوامة وصاحبا التحرير من تلك العبارة ، وكذلك النسختان الخطيتان اللتان عند الدكتور ماهر ، وكذلك النسخ الأربع الخطية التي عند الباكستاني ، ولهذا وضع العبارة بين معقوفتين [بالذال المعجمة] وذكر في الهامش أنها زيادة من ثلاث نسخ مطبوعة (٥٦).

المثال الثالث : أحمد بن جَوَّاس ، بفتح الجيم وتشديد الواو ، وآخره مهملة . قال الدكتور ماهر : " هكذا النص عندهما ، بزيادة الواو قبل "آخره"؛ متابعة للشيخ محمد عوامة في طبعته للتقريب ، والواو لم ترد في طبعة عبدالوهاب عبداللطيف ، ولا في طبعة مصطفى عبدالقادر ، ولا في مخطوطة ص "(٥٧) .

---

(٥٤) تعليقه على تقريب التهذيب/١٠٩ .
(٥٥) كشف الإيهام /٢١١ تعقب ٢٢٩/٧٠ .
(٥٦) انظر التقريب طبعة الباكستاني/١١٣
(٥٧) كشف الإيهام /١٥٦ تعقب ٢١/١١ .

أقول : هذه الواو ثابتة في طبعة الباكستاني أيضا(٥٨) ، وقد حقق الكتاب عن أربع نسخ خطية منها نسخة المؤلف . وعدم وجودها في طبعة عبدالوهاب ، وطبعة مصطفى ، ومخطوطة ص لا يعني عدم وجودها في المخطوطات الأخرى للتقريب . والدكتور ماهر لم يقف إلا على نسختين خطيتين ، وهما نسخة أوقاف الموصل ، والتي يرمز لها بالرمز (ص) ، ونسخة أوقاف بغداد ، والتي يرمز لها برمز (ق) ، ذكر هذا في مقدمة كتابه(٥٩) .

والمقصود أن إنكاره على صاحبي التحرير إثبات الواو لا وجه له مطلقا .

الوقفة الثانية عشرة

ذكر الدكتور ماهر في كتابه عددا من المسائل والقواعد المفيدة ، التي استعملها في ردوه لكن بعض تلك المسائل والقواعد خلافية ، وفيها نقاش وأخذ ورد ، فإذا خالفها صاحبا التحرير لم يصح التشنيع عليهما ؛ إذ لم يشذا في ذلك ، ومثل هذه الأمور لا يشنع فيها على المخالف، فكل له اجتهاده .

ومثال ذلك ما ذكره في قاعدة من كان لا يروي إلا عن ثقة ، والاحتجاج بها في توثيق الراوي فقد رد الدكتور ماهر على صاحبي التحرير ذلك ، وقال : " لايصح بحال استعمال هذه القاعدة أو غيرها من قواعد التوثيق الإجمالي في رفع مرتبة راو ، ومن ثم قبول حديثه " (٦٠) .

أقول : لم يشذ صاحبا التحرير في استعمالهما القاعدة المذكورة ، وكثير من المحدثين قديما وحديثا يستعملونها قال أبو داود : " قلت لأحمد : إذا روى يحيى أو عبدالرحمن بن مهدي عن رجل مجهول يحتج بحديثه ؟ قال : يحتج بحديثه " (٦١) .

---

(٥٨) تقريب التهذيب/٨٧ .
(٥٩) كشف الإيهام /١٠ .
(٦٠) كشف الإيهام/٧٣ .
(٦١) سؤالات أبي داود١/١٩٨.

وسئل أبوحاتم الرازي عن محمد بن أبي رزين فقال : "شيخ بصري لا أعرفه ، لا أعلم روى عنه غير سليمان ابن حرب ، وكان سليمان قل من يرضى من المشايخ ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة" (٦٢) .

وسئل أبو حاتم عن شهاب الذي روى عن عمرو بن مرة ، فقال : " شيخ يرضاه شعبة بروايته عنه يحتاج أن يسأل عنه ؟!" (٦٣) .

وقال ابن حجر : " من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وُصِف بكونه ثقة عنده ، كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم " (٦٤) .

وقد استعمل الحافظ ابن حجر هذه القاعدة في التوثيق ، فقد قال في ترجمة أيوب بن محمد بن أيوب الهاشمي الصالحي في التقريب : " ثقة"(٦٥) ، وهو لم ينص أحد على توثيقه ، ولم يذكره ابن حبان في الثقات ، لكن ابن حجر وثقه ، وقال في التهذيب : " روى عنه بقي بن مخلد، ومن شأنه أن لا يروي إلا عن ثقة " (٦٦).

قال أحد الباحثين المعاصرين : " وقد تأملت صنيع الحافظ في "التقريب"، فرأيته أحيانا إذا انفرد من ينتقي بالرواية عن شيخ دون جرح أو تعديل في الشيخ يقول : " ثقة " ، وأحيانا يقول : " صدوق " ، وأكثر المواضع يقول :"مقبول " (٦٧) .

والكلام على هذه المسألة مبسوط في مظانها في كتب المصطلح .

وقد وصف الدكتور ماهر صاحبي التحرير بالتناقض في تطبيق هذه القاعدة فقال :

---

(٦٢) الجرح والتعديل ٢٥٥/٧ .
(٦٣) الجرح والتعديل ٣٦١/٤ .
(٦٤) لسان الميزان ٢١٠/١ .
(٦٥) تقريب التهذيب/١٦٠ .
(٦٦) تهذيب التهذيب ٣٥٨/١ .
(٦٧) إتحاف النبيل ٨٣/٢ .

" وتجاوزا (٦٨) فيه (٦٩) حد الإفراط فكانا مضطربين يميعان القاعدة وفقا لمخالفتهما للحافظ ، ويظهر لك هذا جليا من خلال مايأتي :

أولا : أقدم المحرران على إنزال سبعة وأربعين راويا عن مرتبة ثقة إلى مرتبة أدنى خلافا لهذه القاعدة" (٧٠) .

أقول : الذين قرروا هذه القاعدة إنما يعملون بها إذا لم يوجد مايعارضها مما هو أقوى منها .

قال ابن أبي حاتم : " باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه وعن المطعون عليه أنها لا تقويه .

سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة ، مما يقويه ؟ قال : إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه ، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه .

سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل ، مما يقوي حديثه ؟ قال : إي لعمري . قلت : الكلبي روى عنه الثوري ، قال : إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء . وكان الكلبي يتكلم فيه " (٧١) .

وإنما يسلم اتهام الدكتور ماهر لصاحبي التحرير أنهما تناقضا في تطبيق القاعدة إذا كانا قد تركا العمل بها دون وجود معارض لها . وفي الأمثلة التي استدل بها على تناقضهما عدد من الرواة وجد فيهم مايعارض تلك القاعدة مماهو أقوى منها ، ولذلك لم يعملا بها ، فلا يصح وصفهما بالتناقض في هذه الأمثلة التي هذه حالها .

الوقفة الثالثة عشرة

يرى صاحبا التحرير أن من قال فيه ابن حجر : "صدوق له أوهام" ، أو "صدوق يهم" ، أو"صدوق يخطئ" ، ونحو ذلك من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب ابن حجر في التقريب أن حديثه ضعيف قابل للانجبار ، وقد صرحا بذلك في مقدمة التحرير ، فذكرا أن الصدوق الذي يهم أو الذي يخطئ

(٦٨) يعني صاحبي التحرير .
(٦٩) يعني الاضطراب .
(٧٠) كشف الإيهام /٦٩ .
(٧١) الجرح والتعديل ٣٦/٢ .

يعتبر بحديثه فإن وجد له متابع تحسن حديثه ، وإذا انفرد ضعف حديثه (٧٢) . وهذه المسألة فيها قولان لأهل الاختصاص كما هو معروف في مظان هذه المسألة ، فمنهم من يرى أن حديث هؤلاء من الحسن لذاته ما لم يعلم أنه من أوهامهم وأخطائهم ، ومنهم من يرى أن حديثهم ضعيف قابل للانجبار ، ولكل من القولين أدلته . والذي يظهر أن الحافظ ابن حجر يرى الرأي الأخير ، يدل على ذلك قوله : " وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج [يعني البخاري] له ؛ إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله ، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء . وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال : سيء الحفظ ، أوله أوهام ، أوله مناكير وغير ذلك من العبارات ، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك " (٧٣) .

وإذا تقرر أن في هذه المسألة قولين ، وقد اختار صاحبا التحرير أحدهما ؛ فليس للدكتور ماهر أن يشنع عليهما ، ويعد ذلك في أوهامهما ، لأنه اختار القول الآخر ، كما فعل في هذا الكتاب ، فقد تكرر انتقاده لصاحبي التحرير في هذه المسألة ، وفيما يلي بعض الأمثلة :

أيوب بن أبي مسكين قال فيه ابن حجر : " صدوق له أوهام" ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما :" بل صدوق حسن الحديث" ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " لا منافاة بين الحكمين "(٧٤) .

ثابت بن قيس الغفاري قال فيه ابن حجر : " صدوق يهم " ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما :"هو عندنا حسن الحديث" ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : "هذا الاستدراك لاقيمة له ، فلامنافاة بين الحكمين " (٧٥) .

---

(٧٢) تحرير تقريب التهذيب ١/١٧ .
(٧٣) هدي الساري/٣٨٤ .
(٧٤) التقريب مع التحرير ١/١٦٢ ، كشف الإيهام/٢٧٠ تعقب ١٣٧/٦٢٣ .
(٧٥) التقريب مع التحرير ١/١٩٧ ، كشف الإيهام/٢٩٩ تعقب ١٧٣/٨٢٨ .

عمر بن سهل المازني قال فيه ابن حجر : "صدوق يخطئ " ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما :"بل : صدوق حسن الحديث" ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : "لا قيمة لهذا التعقب ، فالنتيجة واحدة "(٧٦) .

عمرو بن أبي قيس الرازي قال فيه ابن حجر : "صدوق له أوهام" ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما :"بل : صدوق حسن الحديث" ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : "كلام لا معنى له ، وليس مصيبا قائله ، فالنتيجة واحدة "(٧٧).

محمد بن عبدالرحمن الطُّفاوي قال فيه ابن حجر : "صدوق يهم " ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما :" بل : صدوق حسن الحديث" ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : "لا داعي لهذا التعقب ، فالنتيجة واحدة "(٧٨) .

الوقفة الرابعة عشرة

أحيانا يقع صاحبا التحرير في خطأ ، ويكون لوقوعهما في ذلك الخطأ سبب ، فيشنع الدكتور ماهر عليهما في ذلك الخطأ ، ولايبين السبب ليزداد قبح خطئهما .

مثال هذا ماجاء في ترجمة عطاء بن أبي مسلم ، قال صاحبا التحرير : " نقل الترمذي في "العلل الكبير" عن البخاري أنه قال : رجل ثقة ، روى عنه الثقات من الأئمة مثل مالك ومعمر وغيرهما ، ولم أسمع أحدا من المتكلمين تكلم فيه بشيء " ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " تجرآ على إمام المحدثين وأستاذ الأستاذين أبي عبدالله البخاري فقولاه مالم يقل ... فالبخاري لم يوثقه ألبتة بل ولا نقل ذلك عنه أحد...إلى أن قال عن نقلهما عن الترمذي قول البخاري : " هذا تقول على الإمام البخاري فلم يقل البخاري ذلك ، ولم ينقله عنه الترمذي في العلل الكبير "(٧٩) .

---

(٧٦) التقريب مع التحرير ٣/٧٥، كشف الإيهام/٤٩٧ تعقب ٤٩١٤/٤١٠ .
(٧٧) التقريب مع التحرير ٣/١٠٥ ، كشف الإيهام/٤١٨ تعقب٥١٠١ .
(٧٨) التقريب مع التحرير ٣/٢٨١ ، كشف الإيهام/٥٤٤ تعقب٦٠٨٧/٤٧٠ .
(٧٩)التحرير ٣/١٧ ، كشف الإيهام/٣٧٩ تعقب ٤٦٠٠/٣٧٩.

أقول : لا شك أن صاحبي التحرير أخطآ في هذا النقل عن البخاري ، لكن الذي يقرأ كلام الدكتور ماهر يظن أن صاحبي التحرير اخترعا ذلك الكلام ، ونسباه إلى الترمذي في العلل الكبير على أنه من كلام البخاري ، وكان ينبغي أن يبين الدكتور ماهر الأمر على حقيقته حتى لايترك القارئ يستفحش مافعله صاحبا التحرير ، ويظن أنهما اخترعا شيئا لا أصل له . وإذا راجعت العلل الكبير للترمذي وجدت فيه مايلي : " قال أبو عيسى : وعطاء الخراساني رجل ثقة ، روى عنه الثقات من الأئمة مثل مالك ومعمر وغيرهما ، ولم أسمع أن أحدا من المتقدمين تكلم فيه بشيء "(٨٠) ، فالنص موجود برمته في علل الترمذي ، لكنه من كلام الترمذي لا البخاري، فاشتبه الأمر على صاحبي التحرير ، فنقلاه على أنه للبخاري .

الوقفة الخامسة عشرة

نسب الدكتور ماهر في بعض المواضع إلى صاحبي التحرير أشياء لايقولان بها ، ولا شك أن هذا غير جائز ولا مقبول . مثال ذلك ماجاء في ترجمة محمد بن عبدالله بن أبي سليم المدني الذي قال فيه ابن حجر : "صدوق" ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما :"بل : ثقة ، فقد وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، أما قول الذهبي في الميزان : لايعرف ، فمدفوع بتوثيق النسائي له ، وناهيك به من متثبت " ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " إنما أنزله الحافظ ابن حجر إلى رتبة صدوق ؛ لتفرد بكير بن الأشج عنه ، وهما يجهِّلان من حاله هكذا ؛ لكن عدم المنهجية جعلت التنوع في الأحكام كثيرا عند المحررين"(٨١) .

أقول : لم يكن من منهج صاحبي التحرير تجهيل من لم يرو عنه إلا واحد وقد وثقه معتبر ، وقد ذكرا في مقدمة التحرير أن من ذكره ابن حبان في الثقات ، وتفرد بالرواية عنه واحد ، ولم يذكر لفظا يفهم منه توثيقه ، ولم يوثقه غيره ، فهو يعد مجهول العين(٨٢) . ثم إن الدكتور ماهرا لم يبين دليله على أن من لم يرو عنه إلا راو واحد وقد وثقه معتبر أنه يكون

(٨٠) علل الترمذي /٢٧٣ .
(٨١) التقريب مع التحرير ٢٦٨/٣، كشف الإيهام/٥٤٠ تعقب ٦٠٢٣/٤٦٥ .
(٨٢) التحرير ٣٣/١ .

صدوقا لا من كلام الحافظ ولا من كلام غيره ، فهذه قاعدة لا أعلم أحدا ذكرها . والذي ذكره ابن حجر في شرح النخبة أن مجهول العين لايقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح ، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك (٨٣) . وإذا كانت تلك القاعدة هي ماجرى عليه ابن حجر في التقريب ، فلماذا قال في زيد بن رباح : "ثقة" (٨٤) ، وقد تفرد بالرواية عنه مالك (٨٥) ، وقال في عمر بن محمد بن جبير بن مطعم : " ثقة" ، ماروى عنه غير الزهري(٨٦) ، وقال في الوليد بن عبدالرحمن الجارودي : " ثقة " (٨٧) ، وقد تفرد بالرواية عنه ابنه المنذر(٨٨) ، وقال في حسان بن الضمري : " ثقة " (٨٩) ، وقد تفرد بالرواية عنه أبوإدريس الخولاني (٩٠) ؟

الوقفة السادسة عشرة

ذكر الدكتور ماهر أن للحافظ ابن حجر اصطلاحاته الخاصة به في التقريب ، وعاب صاحبي التحرير في مناقشتهما للحافظ في كثير من التراجم، وذكر أن هذا اعتراض على الحافظ في اصطلاح ارتضاه لنفسه في هذا الكتاب ، ولا مشاحة في الاصطلاح . وقد كرر الدكتور ماهر هذا الكلام في كتابه .

مثال ذلك قوله بعد أن ذكر إحصائية للتراجم التي حكم ابن حجر على أصحابها بمرتبة مقبول ، وتعقبه فيها صاحبا التحرير قال الدكتور ماهر : " إن مجموع هذه التراجم البالغ تعدادها ١١٣٩ترجمة لايرد منها شيء على الحافظ ابن حجر ألبتة ، وذلك لأن المحررين بنيا أساس استدراكهما عليه بمحاكمته إلى غير اصطلاحه وهي عملية في غاية الضعف . والثاني أن

---

(٨٣) نزهة النظر/١٢٥.
(٨٤) تقريب التهذيب/٣٥٣ .
(٨٥) انظر تاريخ الإسلام ١٤١/٩ .
(٨٦) تقريب التهذيب/٧٢٦ .
(٨٧) تقريب التهذيب/١٠٣٩ .
(٨٨) انظر تهذيب الكمال ٤٠/٣١ ، تدريب الراوي ٣١٩/١ .
(٨٩) تقريب التهذيب/ ٢٣٣ .
(٩٠) انظر تهذيب الكمال ٣٠/٦ .

الحافظ قد بين منهجه في الكتاب ، فمن استشكل شيئا منه فإنما هو لقصور في فهمه لا لتقصير الحافظ ، فالتعقب عليه بهذا النحو تسويد أوراق لا طائل تحته "(٩١) .

أقول : مرتبة "مقبول" التي استعملها الحافظ ابن حجر ليست مجرد اصطلاح لايترتب عليه حكم ، فقد بين أن المقبول لايقبل حديثه إلا بالمتابعة(٩٢) ، أي أنه إذا تفرد بحديث لم يتابع عليه فحديثه غير مقبول ، وقد أطلق الحافظ ابن حجر هذا الوصف على عدد من الرواة الثقات ممن لايُشترط في حديثهم المتابعة ، فالأصل في حديثهم الصحة ولو لم يتابعوا ، لكن حديثهم عند ابن حجر حسب مصطلحه لايقبل إلا بالمتابعة ، فهنا الخلاف حقيقي ، وليس مجرد اصطلاحات خاصة به لايترتب عليها اختلاف في الحكم حتى يقال : لا مشاحة في الاصطلاح كما قال الدكتور ماهر .

فمجموع من قال فيه ابن حجر :"مقبول" ، وقال فيه صاحبا التحرير:"صدوق حسن الحديث" ٢٦٠ راويا في إحصائية الدكتور ماهر(٩٣)، ويضاف إليهم خمسة ممن ذكرهم في التعقبات التفصيلية ، ولم يضمهم إلى هذه الإحصائية ، فالمجموع ٢٦٥ راويا . فهؤلاء إذا رووا حديثا لم يتابعوا عليه لم يقبل حديثهم عند ابن حجر ، ويقبل حديثهم ويحسن عند صاحبي التحرير ، فالخلاف هنا حقيقي يترتب عليه قبول الحديث أو رده ، وليس مجرد اختلاف اصطلاحات .

ومجموع من قال فيه ابن حجر :"مقبول" ، ووثقه صاحبا التحرير ٢٧ راويا في إحصائية الدكتور ماهر(٩٤) ، وفاته أربعة ذكرهم في التعقبات التفصيلية ، ولم يضمهم إلى هذه الإحصائية ، فالمجموع ٥٤ راويا فهؤلاء إذا رووا حديثا لم يتابعوا عليه لم يقبل حديثهم عند ابن حجر ، وقبل حديثهم وصحح عند صاحبي التحرير فالخلاف هنا حقيقي يترتب عليه قبول الحديث أو رده ، وليس مجرد اختلاف مصطلحات .

---

(٩١) كشف الإيهام/٥٠ .
(٩٢) انظر مقدمة تقريب التهذيب/٨١ .
(٩٣) كشف الإيهام/٤٦ .
(٩٤) كشف الإيهام/٥٠ .

الوقفة السابعة عشرة

تكرر انتقاد الدكتور ماهر لصاحبي التحرير في هذا الكتاب على أوهام وقعت من أحدهما في غير التحرير ، فيلومهما معا ، ويعدها عليهما من أوهام التحرير ، ولا يجوز أن يلوم أحدهما بما فعله الآخر، ولا أن يجمع أوهامهما في غير هذا الكتاب مع أوهامهما فيه ويدعي أنها أوهامهما في التحرير .

وأمثلة ذلك كثيرة ، منها أن الدكتور ماهرا وصف منهج المحررين في التحرير بعدة أمور ، منها نقلهما أقوالا لا أصل لها في كتب العلم ، ومثل برقم ٣٠٩ ، قال : ومنها الخروج عن اللياقة مع الحافظ ، ومثل برقم ٣٩ ، فإذا راجعت الموضعين وجدت أن ذلك كلام لبشار في تعليقه على تهذيب الكمال ، فعده عليهما معا ، وجعله من أخطائهما في التحرير(٩٥) !

وفي تعقب آخر قال الدكتور ماهر : " أبعد الدكتور بشار النجعة في تعليقه على تهذيب الكمال ..." (٩٦) .

أقول : هذا تعقب على خطأ الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال، فلماذا يعطيه رقما على أنه من أوهامهما في التحرير ؟!

وفي تعقب آخر قال الدكتور ماهر : "حصل سقط في طبعة الدكتور بشار من تهذيب الكمال "(٩٧) .

أقول : هذا سقط في طبعة الدكتور بشار لتهذيب الكمال ، فلماذا يعطيه رقما على أنه من أوهامهما معا في التحرير ؟!

---

(٩٥) انظر كشف الإيهام/٨٣ .
(٩٦) كشف الإيهام/٢٩٤ تعقب ٧٩٣/١٦٥ .
(٩٧) كشف الإيهام/٣١٣ تعقب ١١٠٠/٢١٦ .

المحور الثاني : أوهام المؤلف في الكتاب

الوقفة الأولى

قال الدكتور ماهر متعقبا صاحبي التحرير في إحدى المسائل : " فأحد قوليهما خطأ بلا شك ؛ لأن جمع النقيضين من أسرار قدرته جل في علاه " (٩٨).

أقول : ماذكره الدكتور ماهر مخالف لاعتقاد أهل السنة والجماعة ؛ فإن قدرة الله تعالى وتقدس لاتتعلق بالممتنع لذاته . والممتنع لذاته كالجمع بين الضدين والنقيضين (٩٩) .

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله : " لفظ "الممتنع" مجمل ، يراد به الممتنع لنفسه ، ويراد به ما يمتنع لوجود غيره فهذا الثاني يوصف بأنه ممكن مقدور ، بخلاف الأول ... ومن الناس من يدعي أن الممتنع لذاته مقدور ومنهم من يدعي إمكان أمور يعلم بالعقل امتناعها ، وغالب هؤلاء لا يتصور ما يقوله حق التصور أو لا يفهم ما يريده الناس بتلك العبارة فيقع الاشتراك والاشتباه في اللفظ أو في المعنى ... إلى أن قال : وأما أهل السنة فعندهم أن الله تعالى على كل شيء قدير ، وكل ممكن فهو مندرج في هذا ، وأما المحال لذاته مثل كون الشيء الواحد موجودا معدوما فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده ، ولا يسمى شيئا باتفاق العقلاء ، ومن هذا الباب خَلْقُ مثلِ نفسِه وأمثال ذلك " (١٠٠) .

وقال أيضا : " وذلك أن الله على كل شيء قدير ، وهذا لفظ عام لا تخصيص فيه ، فأما الممتنع لذاته فليس بشيء باتفاق العقلاء ، وذلك أنه متناقض لا يعقل وجوده فلا يدخل في مسمى الشيء حتى يكون داخلا في العموم مثل أن يقول القائل : هل يقدر أن يعدم نفسه أو يخلق مثله ؟ فإن القدرة تستلزم وجود القادر ، وعدمه ينافي وجوده فكأنه قيل : هل يكون موجودا معدوما ؟ وهذا متناقض في نفسه لا حقيقة له ، وليس بشيء أصلا، وكذلك وجود مثله يستلزم أن يكون الشيء موجودا معدوما فإن مثل

---

(٩٨) كشف الإيهام/٣٦٧ .
(٩٩) انظر مجموع الفتاوى ٣/٣٢١ .
(١٠٠) منهاج السنة النبوية ٢/٢٩٣ .

الشيء ما يسد مسده ويقوم مقامه ، فيجب أن يكون الشيء موجودا معدوما، قبل وجوده مفتقرا مربوبا ، فإذا قدر أنه مثل الخالق تعالى لزم أن يكون واجبا قديما لم يزل موجودا غنيا ربا ، ويكون الخالق فقيرا ممكنا معدوما مفتقرا مربوبا ، فيكون الشيء الواحد قديما محدثا ، فقيرا مستغنيا ، واجبا ممكنا ، موجودا معدوما ، ربا مربوبا ، وهذا متناقض لا حقيقة له ، وليس شيء أصلا ، فلا يدخل في العموم ، وأمثال ذلك " (١٠١).

وقال أيضا : " قد أخبر الله أنه على كل شيء قدير ، والناس في هذا على ثلاثة أقوال : طائفة تقو ل : هذا عام ، يدخل فيه الممتنع لذاته من الجمع بين الضدين ، وكذلك يدخل في المقدور ،كما قال ذلك طائفة منهم ابن حزم . وطائفة تقول : هذا عام مخصوص يخص منه الممتنع لذاته ؛ فإنه وإن كان شيئا فإنه لا يدخل في المقدور كما ذكر ذلك ابن عطية وغيره ، وكلا القولين خطأ . والصواب هو القول الثالث الذي عليه عامة النظار ، وهو أن الممتنع لذاته ليس شيئا ألبتة ، وإن كانوا متنازعين في المعدوم فإن الممتنع لذاته لايمكن تحققه في الخارج ، ولا يتصوره الذهن ثابتا في الخارج ولكن يقدر اجتماعهما في الذهن ثم يحكم على ذلك بأنه ممتنع في الخارج ؛ إذ كان يمتنع تحققه في الأعيان وتصوره في الأذهان إلا على وجه التمثيل بأن يقال : قد تجتمع الحركة والسكون في الشيء ، فهل يمكن في الخارج أن يجتمع السواد والبياض في محل واحد كما تجتمع الحركة والسكون ؟ فيقال : هذا غير ممكن ، فيقدر اجتماع نظير الممكن ، ثم يحكم بامتناعه ، وأما نفس اجتماع البياض والسواد في محل واحد فلا يمكن ولا يعقل فليس بشيء لا في الأعيان ولا في الأذهان فلم يدخل في قوله :{ وهو على كل شيء قدير }" (١٠٢) .

وقال أيضا : " وهو سبحانه على كل شيء قدير ، لايستثنى من هذا العموم شيء لكن مسمى "الشيء" : ما تصور وجوده ، فأما الممتنع لذاته فليس شيئا باتفاق العقلاء "(١٠٣) .

---

(١٠١) بيان تلبيس الجهمية ٣٤٩/٢ .
(١٠٢) مجموع الفتاوى ٩/٨ .
(١٠٣) مجموع الفتاوى ٨/ ٥١٢ .

وقال أيضا : " والقدرة على خلق المتضادات قدرة على خلقها على البدل ، فهو سبحانه إذا شاء أن يجعل العبد متحركا جعله ، وإن شاء أن يجعله ساكنا جعله ، وكذلك في الإيمان والكفر وغيرهما ؛ لكن لايتصور أن يكون العبد في الوقت الواحد متصفا بالمتضادات ، فيكون مؤمنا صديقا من أولياء الله المتقين ،كافرا منافقا من أعداء الله ، وإن كان يمكن أن يجتمع فيه شعبة من الإيمان وشعبة من النفاق " (١٠٤) .

الوقفة الثانية

عاب الدكتور ماهر صاحبي التحرير بأنهما ذكرا في تراجم بعض الرواة أن صاحبي الصحيحين أخرجا لهم متابعة ، والواقع أنهما أخرجا لهم في الأصول ، ومثل برقم ١٨٥، ٤٧١(١٠٥).

وهذا وهم ، فقد قالا في الموضع الأول :" وروى له مسلم حديثين ، الأول في فضل عمان ، والثاني في الأدب ، فلم يخرج له في الأحكام"(١٠٦)، وقالا في الموضع الآخر :" روى له البخاري حديثين ، أحدهما في التفسير ، والثاني في الاعتصام "(١٠٧) ، ولم يذكرا أن ذلك في المتابعات كما اتهمهما الدكتور ماهر .

الوقفة الثالثة

من أوهام الدكتور ماهر ماجاء في ترجمة عبدالرحمن بن أبي عمرة الذي قال فيه ابن حجر : مقبول ، فقال صاحبا التحرير : " بل صدوق حسن الحديث ؛ فقد روى عنه جمع ، منهم مالك بن أنس في الموطأ " ، فقال الدكتور ماهر : هذه مجازفة فلم يرو عنه سوى ثلاثة منهم مالك بن أنس ، ولم يؤثر فيه توثيق عن أحد ألبتة وروابة مالك عنه ليست توثيقا له ، إنما روى له مالك حديثا واحدا فقط ...فلايقال لمثل صاحب هذه الترجمة : صدوق " (١٠٨) .

---

(١٠٤) مجموع الفتاوى ٥١٣/٨ .
(١٠٥) كشف الإيهام/٨٤ .
(١٠٦) التحرير ٨٧٣/١ .
(١٠٧) التحرير٢٨٣/٣ .
(١٠٨) التقريب مع التحرير ٣٤١/٢ ، كشف الإيهام /٤٤٩ .

أقول : لقد جانب الدكتور ماهر الصواب في تعقبه ، فقد ذكر صاحبا التحرير أنه روى عنه جمع ، فتعقبهما بأنه لم يرو عنه سوى ثلاثة ، فهل الثلاثة لا يطلق عليهم أنهم جمع ؟! وإليك نص كلام الإمام ابن عبدالبر ففيه رد على تعقب الدكتور . قال ابن عبدالبر رحمه الله : " مالك عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري حديث واحد . هكذا قال فيه مالك : عبد الرحمن بن أبي عمرة ؛ نسبة إلى جده ، وهوعبد الرحمن بن عبدالله بن أبي عمرة الأنصاري ، مدني ثقة ، يروي عن القاسم بن محمد ، وعن عمه عبد الرحمن بن أبي عمرة ، وله رواية عن أبي سعيد الخدري ، وما أظنه سمع منه ، ولا أدركه ، وإنما يروي عن عمه عنه ، يروي عنه مالك ، وعبد الله بن خالد ، أخو عطاف بن خالد ، وابن أبي الموالي وغيرهم "(١٠٩) .

فالدكتور ماهر نفى وجود توثيق فيه ، وهذا ابن عبدالبر قد وثقه ، ونفى الدكتور أن يكون له راو غير الثلاثة ، وابن عبد البر ذكر ثلاثة ، وقال: وغيرهم .

وأما قول الدكتور ماهر :" ورواية مالك عنه ليست توثيقا له ، إنما روى له مالك حديثا واحدا فقط" ، فلا أدري ما وجهه ، هل يشترط الدكتور أن يروي عنه مالك أكثر من حديث حتى تكون روايته عنه توثيقا ؟ ومن قال بهذا من أهل العلم ؟

وهذا عمرو بن أبي عمرو لم يرو عنه مالك في الموطأ إلا حديثا واحدا، ومع ذلك احتج غير واحد من الأئمة بذلك على توثيقه . قال ابن عبدالبر : " مالك عن عمرو بن أبي عمرو حديث واحد . ثم ذكر أن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو ، فقال : سمع من أنس ، ليس به بأس ، روى عنه مالك بن أنس . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو ، فقال : لا بأس به ، روى عنه مالك"(١١٠) .وقال ابن عدي : " روى عنه مالك ، وهو عندي لا بأس به ؛ لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق " (١١١) .

(١٠٩) التمهيد لابن عبد البر ٢٥/٢٠ .
(١١٠) التمهيد ١٧٥/٢٠.
(١١١) الكامل ١١٦/٥.

الوقفة الرابعة

في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية العوفي قال صاحبا التحرير :" ولا نعلم أحدا قال فيه "صدوق" بل لا نعلم من حسن الرأي فيه ، فهو متفق على ضعفه" ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " هذه مجازفة ؛ فقد قال الحافظ في تهذيب التهذيب : " وقال الحسين بن الحسن الرازي عن ابن معين : ثقة" ، وعدم علمهما بهذا القول أدل دليل على قصور عملهما في الكتاب ، وعدم الإحاطة بأقوال النقاد ، وهو أمر كلفهما الكثير" (١١٢) .

أقول : ليت الدكتور ماهرا قبل أن يتعجل ويقول هذا الكلام راجع أصل تهذيب التهذيب ، ألا وهو تهذيب الكمال لوجد العبارة كما يلي : " قال الحسين بن الحسن الرازي عن يحيى بن معين : ليس بمتين"(١١٣) . بل ليته راجع مصدر هذه العبارة الأساس ، وهو الجرح والتعديل للرازي لوجدها كذلك ، قال ابن أبي حاتم : حدثنا الحسين بن الحسن قال : سألت يحيى بن معين عن محمد بن الحسن بن عطية العوفي قال : " هوكوفي ليس بمتين "(١١٤) .

وما أكثر ما وصف الدكتور ماهر صاحبي التحرير بالعجلة والتسرع !

كقوله :"عدم وقوفكما عليه من قلة التتبع وكثرة العجلة ، فقد وقف عليه غيركما"(١١٥) .

وقوله: "هذا كلام غير صحيح ، سببه التسرع "(١١٦) .

الوقفة الخامسة

في ترجمة عمران بن حدير الذي قال فيه ابن حجر : " ثقة ثقة " ، قال الدكتور ماهر : " العجب كل العجب ممن يدعي دراسة كتاب ، بل وتعقب أحكامه ونصه ، وهو لا يكاد يعرف منهج مؤلف ذلك الكتاب ، فمعلوم لمن قرأ التقريب قراءة عابرة ، أدرك أنه ليس من منهج ابن حجر تكرار الحكم ،

---

(١١٢) كشف الإيهام/٥٢٦.
(١١٣) تهذيب الكمال ٢٥/٧٠ .
(١١٤) الجرح والتعديل ٧/٢٢٦ ترجمة ١٢٥١ .
(١١٥) كشف الإيهام/٦٠٩ .
(١١٦) كشف الإيهام/٦٠٧.

وهما إنما أثبتاه هكذا مكررا "ثقة ثقة" تبعا لأصلهما الأصيل طبعة الشيخ محمد عوامة ، وقد جاء الحكم على الصواب بالإفراد في مخطوطة (ص)، ومخطوطة (ق) ، ومطبوعة عبدالوهاب عبداللطيف " (١١٧).

أقول : قد أثبتها الباكستاني في طبعته كما أثبتها صاحبا التحرير ومحمد عوامة : "ثقة ثقة" ، ونبه الباكستاني في الهامش أنها كذلك في مخطوطة الميرغني مرتين (١١٨) ، وأما محمد عوامة فاعتماده على أصل الحافظ الذي بخط يده ، فلا يصح للدكتور ماهر أن يلوم هؤلاء ، والحالة هذه . وأما ما ذكره من أن ذلك يخالف منهج الحافظ في كتابه فيرده كلام الحافظ نفسه في مقدمة كتابه ، وهو يبين خطته فيه ، فقال : " وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة ، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة ، فأما المراتب ، فأولها الصحابة ؛ فأصرح بذلك لشرفهم . الثانية : من أكد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس أو بتكرير الصفة لفظا كثقة ثقة ، أو معنى كثقة حافظ " (١١٩) ، وهذا تصريح منه أنه سيستعمل تلك اللفظة التي أنكرها الدكتور ماهر . وكون استعماله لها قليلا لا يعني النفي .

الوقفة السادسة

وصف الدكتور ماهر الإمام الذهبي بالتناقض ، في ترجمة خالد بن سارة ، فقد ذكر أن الذهبي قال في الكاشف : "وثق" ، ثم قال الدكتور ماهر في الهامش : ناقض الذهبي بهذا نفسه ؛ إذ إنه قال في ميزان الاعتدال : " وخالد ما وثق ، لكن يكفيه أنه روى عنه أيضا عطاء "(١٢٠) .

أقول : لم يقع الذهبي في التناقض فقوله : "وثق" يشير به إلى أن ابن حبان ذكره في الثقات ، وهذه اللفظة أكثر ما يطلقها الذهبي في الكاشف على من انفرد ابن حبان بتوثيقه ، وربما وضع فوقها رمز "حب" (١٢١) ،

(١١٧) التقريب مع التحرير ١٢/٣ كشف الإيهام/٥٠٦ .
(١١٨) انظر التقريب بتحقيقه /٧٥٠ .
(١١٩) التقريب طبعة الباكستاني /٨٠ .
(١٢٠) كشف الإيهام/٣٦٧ تعقب ١٦٣٧/٢٦٠ .
(١٢١) انظر مقدمة تحقيق الكاشف لمحمد عوامة ٣٠/١ .

وذكر الدكتور ماهر نفسه في هذا الكتاب أن هذا هو رسم الذهبي فيمن ذكره ابن حبان في الثقات ، ولم يوثقه بلفظه(١٢٢) . وهذا لاينافي قول الذهبي في الميزان في خالد بن سارة :"ماوثق" ؛ فإنه يعني بذلك أنه لم يوثقه أحد ممن يعتمد على توثيقه ، فليس بين اللفظين تناقض مادام اصطلاحه قد عرف .

الوقفة السابعة

عاب الدكتور ماهر صاحبي التحرير في وصفهم الراوي بأنه تفرد بالرواية عنه واحد اعتمادا على تهذيب الكمال ، مثال ذلك في ترجمة أبي علي الأزدي الذي قال فيه صاحبا التحرير :" مجهول ؛ فقد تفرد بالرواية عنه منصور بن المعتمر " ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : "هكذا قالا معتمدين على تهذيب الكمال حَسْب متغافلين أن تهذيب الكمال خاص برجال الكتب الستة ، وبعض مؤلفات أصحابها ، وهذا الراوي قد روى عنه أيضا ابن أبي حسين عند الشافعي في مسنده بتحقيقي "(١٢٣) .

أقول : تهذيب الكمال وإن كان خاصا برجال الكتب الستة إلا أن المزي لايقتصر في شيوخ الراوي وتلاميذه على من في الكتب الستة ، وقد بين ذلك في مقدمة كتابه فقال : " وذكرت أسماء من روى عنه كل واحد منهم ، وأسماء من روى عن كل واحد منهم في هذه الكتب أو في غيرها على ترتيب حروف المعجم "(١٢٤) . وواقع الكتاب يشهد بذلك ، فأول ترجمة فيه : أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي ، الذي روى له أبوداود حديثا واحدا ، وروى له ابن ماجه في التفسير ، ذكر المزي في شيوخه ثمانية وعشرين شيخا ، وليس منهم من روى عنه صاحب الترجمة في الكتب الستة وملحقاتها سوى اثنين ، وذكر في تلاميذه أربعة وعشرين راويا ،

---

(١٢٢) كشف الإيهام/١٤٥ .

(١٢٣) كشف الإيهام/٦٠٢ تعقب٥٦٦/٨٢٦٤ ، وقال مثل هذا أيضا في ص٤٦٤ تعقب٣٧٤م/٤٤٠٦ .

(١٢٤) تهذيب الكمال ١٥١/١ .

وليس منهم من روى عن صاحب الترجمة في الكتب الستة وملحقاتها سوى اثنين(١٢٥) .

الوقفة الثامنة

في ترجمة الحسن البصري قال الدكتور ماهر : " نبه المحرران هنا على شيء ما ، فقالا :" ينبغي التنبه أن تدليس الحسن قادح إذا كان عن صحابي ، أما إذا كان عن تابعي فلا ، ولابد من هذا القيد "(١٢٦) ، ثم قال الدكتور ماهر : هذه قاعدة استخرجاها من كيسهما ، وما في غرائبهما مثلها، فلقد نمت أولا : عن جهل بأبسط قواعد مصطلح الحديث ، وثانيا : محاولتهما اختراع قواعد ، والتقول بما لم يقل به سابق قبلهما "(١٢٧)

أقول : بل هما مسبوقان إليها ولم يخترعاها . قال الألباني رحمه الله في تدليس الحسن البصري :" الظاهر أن المراد من تدليسه إنما هو ما كان من روايته عن الصحابة دون غيرهم ؛ لأن الحافظ في التهذيب أكثر من ذكر النقول عن العلماء في روايته عمن لم يلقهم ، وكلهم من الصحابة ، فلم يذكروا ولا رجلا واحدا من التابعين روى عنه الحسن ولم يلقه ، ويشهد لذلك إطباق العلماء جميعا على الاحتجاج برواية الحسن عن غيره من التابعين بحيث لا أذكر أن أحدا أعل حديثا ما من روايته عن تابعي لم يصرح بسماعه منه " (١٢٨).

وذكر الدكتور حاتم العوني في رسالته التي أطال فيها في دراسة روايات الحسن أنه أثبت أن تدليس الحسن ليس إلا رواية المعاصر عمن لم يلقه ، وهو نوع التدليس الذي لا يوجب التوقف في قبول العنعنة مطلقا ، لكنه يوجب في حق من غلب عليه أن يثبت أصل السماع ، وأن يعرف حصول اللقاء ، ولو مرة لنتحقق من انتفاء هذا النوع من التدليس : رواية المعاصر عمن لم يلقه (١٢٩) .

---

(١٢٥) تهذيب الكمال ٢٤٥/١ .
(١٢٦) التحرير ٢٧٠/١ .
(١٢٧) كشف الإيهام/٣٤٧ تعقب ١٢٢٧/٢٢٧ .
(١٢٨) السلسلة الصحيحة ٤٨٨/٢ ح ٨٣٤ .
(١٢٩) المرسل الخفي للعوني ٥٠٠/١ .

وقال أحد الباحثين المعاصرين : " والمتتبع لمرويات الحسن في الصحاح ، وحال سماعاته ممن فوقه ، وطريقة الأئمة المتقدمين في تصحيحها وتضعيفها ، وأقوال المتقدمين في تدليسه يرى أن غالب تدليسه المراد به الرواية عمن لم يسمع منه ، فهو من قبيل المرسل في الحقيقة ، فلاينظر فيه إلى العنعنة ولا التحديث بل ينظر فيه إلى كتب المراسيل ، فمن ثبت عدم سماعه منه فهو منقطع وإلا فمتصل " (١٣٠) .

ثم قال الدكتور ماهر :" فمن المعروف بداهة لمن له أدنى ممارسة وطلب في هذا العلم الشريف أن من عرف بالتدليس لم تقبل عنعنته مطلقا ، وإن كانت عن معاصر ، وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين ، بل نقل النووي في المجموع الاتفاق على رد عنعنة المدلس ، بل نقل الرامهرمزي والخطيب البغدادي عن بعض الفقهاء وأهل الحديث رد حديث المدلس مطلقا سواء بين السماع أم لا" (١٣١) .

أقول : إذا كان الأمر كما ذكر الدكتور ماهر ، وأن من عرف بالتدليس لم تقبل عنعنته مطلقا ، وإن كانت عن معاصر ؛ فماذا يقول الدكتور ماهر في تقسيم ابن حجر المدلسين إلى خمس مراتب ، وفي الأولى من لايوصف بذلك إلا نادرا ، وفي الثانية من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح وذلك لإمامته وقلة تدليسه أو كان لايدلس إلا عن ثقة (١٣٢) ، فماذكره الدكتور ماهر يقتضي أن عنعنة المذكورين في المرتبة الأولى والثانية غير مقبولة مطلقا !

قال الشيخ عبدالله السعد : " فإن كان تدليس الإسناد فالذي ينبغي عمله هو : هل هو مكثر من هذا التدليس أو مقل ؟ فمن المعلوم إذا كان مقلا من هذا النوع من التدليس ؛ يعامل غير فيما لو كان مكثرا . قال يعقوب بن شيبة السدوسي : سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس ؛ أيكون حجة فيما لم يقل : حدثنا ؟ قال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول :

---

(١٣٠) منهج المتقدمين في التدليس لناصر الفهد/٧٢ .
(١٣١) كشف الإيهام/٣٤٧ .
(١٣٢) انظر تعريف أهل التقديس/٦٢ .

حدثنا (١٣٣) . وماذهب إليه علي بن المديني ظاهر لأنه إذا كان مقلا من التدليس فالأصل في روايته الاتصال ، واحتمال التدليس قليل أو نادر فلايذهب إلى القليل النادر ، ويترك الأصل والغالب . ولأنه أيضا يكثر من الرواة الوقوع في شيء من التدليس ، فإذا قيل : لابد في قبول حديثهم من التصريح بالتحديث منهم ردت كثير من الأحاديث الصحيحة . ولذلك لم يجر العمل عند من تقدم من الحفاظ أنهم يردون الخبر بمجرد العنعنة ممن وصف بشيء من التدليس ، ودونك ماجاء في الصحيحين وتصحيح الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من الحفاظ" (١٣٤).

وقال أحد الباحثين المعاصرين : " إن المتتبع لأحكام المتقدمين على أحاديث المدلسين يجدهم مخالفين للمتأخرين تماما في مسألة الحكم على عنعنة المدلس ، فلاتجد حديثا رده المتقدمون لمجرد العنعنة فقط ، بل لابد من وجود التدليس فعلا أو علة حملوها على العنعنة بخلاف المعاصرين الذين يكتفون بمجرد رؤية الإسناد ثم يقولون : ضعيف ، فيه فلان وهو وإن كان ثقة إلا أنه مدلس ، وقد عنعن " (١٣٥) .

وقال الدكتور عواد الخلف : " ويؤيد هذا القول – قبول حديث المدلس مطلقا إلا إذا تبين في حديث بعينه أنه لم يسمعه – صنيع عدد من الأئمة ، منهم ابن عبدالبر حيث قال :" قتادة إذا لم يقل سمعت ، وخولف في نقله فلاتقوم به حجة" ، فقد اشترط لرد حديثه في حال عدم السماع المخالفة في النقل ، أما إذا عنعن عنده ولم يخالف فعنعته مقبولة ، ويدل على ذلك قوله في موطن آخر :"قال بعضهم : قتادة إذا لم يقل سمعت أو حدثنا فلاحجة في نقله . وهذا تعسف " ، كذا يدل عليه قول يعقوب الفسوي : وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش مالم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة " (١٣٦) .

---

(١٣٣) الكفاية /٣٦٢ .
(١٣٤) من تقديم الشيخ السعد لمنهج المتقدمين في التدليس/٢٢ .
(١٣٥) منهج المتقدمين في التدليس/١٥٥ .
(١٣٦) روايات المدلسين في صحيح مسلم /٦٥ .

الوقفة التاسعة

في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن المخزومي ذكر صاحبا التحرير أن ابن خلفون وثقه(١٣٧) ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " وأما توثيق ابن خلفون فلم يذكره أحد سوى مانقله الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (١٣٨) عن إكمال مغلطاي (١٣٩) ، ولم ينقله أحد ، وأنا أشك في ذلك النقل ، لاسيما أن الحافظ لم ينقله في التهذيب مع ولعه بذلك "(١٤٠)

أقول : ماكان ينبغي أن يشكك الدكتور ماهر في نقل شيخه ، وقد حدد المصدر وعين الورقة التي ذكر فيها ذلك ، وقد صدق الدكتور بشار في نقله، وقد طبع إكمال مغلطاي في سنة ١٤٢٢هـ أي قبل صدور كتاب الدكتور ماهر بخمس سنين فكان الواجب عليه أن يراجع الإكمال قبل أن يشكك في نقل شيخه ، ولو راجعه لوجد مغلطاي يقول في ترجمته : " قال ابن خلفون: هو ثقة مشهور " (١٤١) .

الوقفة العاشرة

في ترجمة إبراهيم بن محمد بن العباس المطلبي الذي قال فيه ابن حجر : صدوق ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما :" بل : ثقة ، وثقه النسائي، والدارقطني ، وابن حبان ، وقال أبوحاتم وحده : صدوق ، ولا أعلم فيه جرحا" ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " قولهما :" قال أبوحاتم وحده صدوق" غير صحيح فقد نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب عن صالح بن محمد أنه قال عنه : صدوق ، فالحافظ لم يأت بدعا من القول ، فقد أخذ بقول عالمين معتبرين "(١٤٢) .

---

(١٣٧) التحرير ٩٢/١ .
(١٣٨) ١٣٣/٢-١٣٤ هامش ٣ .
(١٣٩) ا/الورقة ٥٦ .
(١٤٠) كشف الإيهام/٢٠٢ تعقب ٢٠٥/٦٤ .
(١٤١) إكمال تهذيب الكمال ٢٤٠/١ .
(١٤٢) التقريب مع التحرير ٩٧/١ كشف الإيهام/٢١٢ تعقب ٢٣٥/٧٢ .

أقول : قد أصاب صاحبا التحرير في حكمهما على هذا الراوي بأنه ثقة؛ فقد قال النسائي : ثقة ، وقال الدرقطني : ثقة ، وأحسن الإمام أحمد الثناء عليه (١٤٣) .

ولما سأل أبوداود الإمام أحمد عمن يكتب بمكة أجاب بذكر اثنين ، هذا أحدهما (١٤٤) .

والإمام أحمد لا يأمر بالكتابة إلا عن الثقات ، وقال في عدد من الرواة: " اكتب عنه فإنه ثقة "(١٤٥) .

وذكره ابن حبان في الثقات (١٤٦) ، وروى له في صحيحه ثلاثة أحاديث ، كلها صحيحة (١٤٧) .

وقال ابن عبدالبر : "كان ثقة حافظا للحديث "(١٤٨).

وذكره ابن خلفون في الثقات ، وذكر أنه من أهل الثقة والأمانة(١٤٩).

وقال الذهبي : " ثقة "(١٥٠) . وقال أيضا : "كان كثير الحديث ثقة"(١٥١) .

وقال الألباني : " شيخ لابن ماجه ، وهو ثقة " (١٥٢) .

ويتحصل من هذا كله أن هذا الراوي ثقة ، ولم يشر أحد في ترجمته إلى أنه وقع في أوهام أو أخطاء تقتضي إنزاله عن مرتبة الثقة .

وأما قول أبي حاتم فيه "صدوق" فلاينافي ماتقدم لأن أباحاتم من المتشددين في التعديل ، وأطلق هذه اللفظة على بعض كبار الحفاظ كالإمام مسلم بن الحجاج .

---

(١٤٣) تهذيب الكمال ١٧٥/٢ .
(١٤٤) انظر سؤالات أبي داود/٢٣٧.
(١٤٥) انظر تاريخ بغداد ٣٢٢/٣ ، ٣٣١/٧ ، ٣١٩/١٣ ، الكامل ٢١٣/٥ .
(١٤٦) ٧٣/٨ .
(١٤٧) انظر الإحسان ح ٢٢٨٢ ، ٣٩٤٦ ، ٥٤٦٥ .
(١٤٨) إكمال تهذيب الكمال ٢٨٠/١ .
(١٤٩) إكمال تهذيب الكمال ٢٧٩/١.
(١٥٠) الكاشف ٢٢١/١ .
(١٥١) العبر ٤٢٥/١ .
(١٥٢) السلسلة الصحيحة ١٢٥/٥ .

قال الذهبي : " إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله ؛ فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث ، وإذا لين رجلا أو قال فيه : لا يحتج بـــه ؛ فتوقــف حتى ترى ما قال غيره فيه ؛ فإن وثقه أحد ؛ فلا تبن على تجريح أبي حاتم؛ فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة ، ليس بقوي ، أو نحو ذلك "(١٥٣).

وأما صالح بن محمد فقول الجماعة المذكورين مقدم على قوله ؛ لأنهم أكثر عددا ، وفيهم من وصف بالتشدد ، ومن وصف بالاعتدال .

ولم يأت الدكتور ماهر بدليل سديد في رد حكم صاحبي التحريــر علــى الراوي بأنه ثقة .

وقوله :"إن ابن حجر أخذ بقول عالمين معتبرين فحكم علــى الــراوي بحكمهما ، وهو صدوق " ؛ يرد عليه بأن أباحاتم الــرازي لايعنــي بلفظــة "صدوق" مايعنيه ابن حجر بها ، فهناك كثير من الرواة وصف أبوحاتم كــلا منهم بأنه صدوق ، يكتب حديثه ولايحتج به(١٥٤).

بل قال ابن أبي حاتم في بيان مراتب الرواة : " وإذا قيل له إنه صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية " (١٥٥) ، وأما مرتبة "صدوق" فليست كذلك عند ابن حجر ، فهــي مرتبة الحديث الحسن لذاته كماهو معلوم .

الوقفة الحادية عشرة

في ترجمة صالح بن خيوان الذي نقل صاحبا التحرير عن ابن خلفــون أنه قال : لايحتج به(١٥٦) ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " نقلهما عــن ابن خلفون لا أصل له ألبتة في كتب الرجال "(١٥٧) .

---

(١٥٣) سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٣ .

(١٥٤) انظر الجرح والتعــديل ٨٠/٢ ، ١٨٠/٤ ، ٣٩٢/٤ ، ٤٦٥/٤ ، ٨٥/٧ ، ٧/٩ .

(١٥٥) الجرح والتعديل ٣٧/٢ .

(١٥٦) التحرير ١٢٧/٢ .

(١٥٧) كشف الإيهام/٤١٣ تعقب ٢٨٥٤/٣٢٠ .

أقول : بل هو مذكور في كتاب مغلطاي ، وقد نقله الدكتور بشار عواد في حاشية تحقيقه لتهذيب الكمال(١٥٨) فقال : " وذكره ابن خلفون في الثقات ، وقال : غمزه بعضهم ، وكان لايحتج به " ، وأحال على مخطوطة الإكمال (١٥٩) ، فمن العجيب جدا أن يتعجل الدكتور ماهر في نفي مانقله صاحبا التحرير عن ابن خلفون ، والمبالغة في النفي دون التفات إلى ما ذكره الدكتور بشار عواد ، ولاسيما أن الدكتور ماهر قد اعتاد على تتبع ما يذكره الدكتور بشار عواد في حاشية تهذيب الكمال والاستعانة به على نقده.

وقد راجعت كتاب الإكمال المطبوع فوجدت مغلطاي يقول : " ولما ذكره ابن خلفون في الثقات قال : غمزه بعضهم . وقال : لايحتج به " (١٦٠) لكن يبقى السؤال : هل فاعل "قال" الأخيرة هو "ابن خلفون" أو "بعضهم" ؟ ، وأيا كان الفاعل فماكان ينبغي للدكتور ماهر أن ينفي النقل عن ابن خلفون في هذا الراوي دون بيان الواقع .

الوقفة الثانية عشرة

في ترجمة محمد بن دينار الأزدي الذي قال فيه ابن حجر : " صدوق سيء الحفظ ، ورمي بالقدر ، وتغير قبل موته " ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما : "بل : ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد ، فقد ضعفه أبوداود .." ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " بان لي من خلال عملي في هذا الكتاب أن المحررين شعارهما التسرع ، وديدنهما عدم التدقيق والتأني ، فهما إذا وجدا كلمة ، يظن بها خطأ ابن حجر قالا بها ، قبل أن يسبرا غورها ، ويعرفا دقتها ، ويتوثقا صحتها ، وإن كان غير ذلك عميا الأمر على من لم يكن هذا الأمر من صنعته . فقولهما :"ضعفه أبوداود " تدليس قبيح ، فأبوداود إنما قال عنه :" كان ضعيف القول في القدر" (١٦١) ،

(١٥٨) ٣٨/١٣ هامش (٤) .
(١٥٩) إكمال تهذيب الكمال ٢/الورقة ١٨٠.
(١٦٠) إكمال تهذيب الكمال ٣٢٦/٦.
(١٦١) تهذيب التهذيب ١٥٥/٩

وهذه كلمة مدح لاذم ، يعني بها أنه كان على غير سنة البصريين ، من الإغراق في القول بالقدر "(١٦٢).

أقول : سبحان الله ! كيف يقول الدكتور ماهر هذا ، وغاب عن ناظره كلمة ابن حجر التي أمامه :"ورمي بالقدر" ، فإن كانت هذه كلمة مدح لاذم ، كما ادعى الدكتور ماهر ؛ فلماذا قال ابن حجر في ترجمة الراوي : " ورمي بالقدر " ، هل هو يعني بذلك مدحه ؟ أو أن فعله أيضا تدليس قبيح ؟ أو أنه يعمي الأمر على من لم يكن هذا الأمر من صنعته ، كما ذكر الدكتور ماهر في صاحبي التحرير ؟

الوقفة الثالثة عشرة

في ترجمة ثواب بن عتبة الذي قال فيه ابن حجر : مقبول ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما :" بل : صدوق حسن الحديث ..." ، فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " هذا الاستدراك والتعقب ليس هو إلا من إطالة وتسويد الورق ، إذ لامنافاة بين الحكمين ، فالمقبول عند الحافظ : يقبل حديثه ويحتج به"(١٦٣) .

أقول : هذا عجيب ، فقد سوى الدكتور ماهر بين "صدوق" و "مقبول" ، وهذا خطأ ظاهر ، فالصدوق عند ابن حجر يقبل حديثه بلامتابعة ، والمقبول لايقبل حديثه إلا بالمتابعة ، كما بين ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة التقريب فقال في مراتب الرواة : " السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ : مقبول ، حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث " (١٦٤) .

ونسي الدكتور ماهر ذلك ، ونسي ما نقله عن شيخه الدكتور هاشم جميل مقرا له ، وهو قوله : " وإطلاق الحافظ وصف " مقبول " على الراوي ليس توثيقا له ، وإنما يعني أنه ضعيف ، وضعفه يسير ينجبر بأدنى متابعة (١٦٥) .

---

(١٦٢) كشف الإيهام/٥٢٨ تعقب ٥٨٧٠/٤٥٢ .
(١٦٣) التقريب مع التحرير ٢٠٢/١ كشف الإيهام/٣٠٥ تعقب ٨٥٧/١٨٢ .
(١٦٤) تقريب التهذيب/٨١ .
(١٦٥) كشف الإيهام/٣٥٩

الوقفة الرابعة عشرة

في ترجمة أحمد بن بشير المخزومي الذي قال فيه ابن حجر : " صدوق له أوهام " ، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما : " بل : صدوق له مناكير .." فتعقبهما الدكتور ماهر بقوله : " هذا اعتراضٌ معترَضٌ عليه بني على أصل خاطئ ، وهو أنهما وصفا أخطاءه بالمناكير ، وإنما المناكير أحاديث الضعيف التي خالف فيها الثقات ، وأحمد بن بشير لم يكن ضعيفا بل هو صدوق "(١٦٦) .

أقول : أصلهما صحيح وليس بخاطئ ، فحصر المنكر بمخالفة الضعيف للثقة ليس معروفا في مصطلح الأئمة المتقدمين . ولما عرف ابن حجر في النخبة "المنكر" بمخالفة الضعيف تعقبه ابن قطلوبغا بقوله : " قد أطلقوا في غير موضع النكارة على رواية الثقة مخالفا لغيره ، ثم ضرب مثالا ثم قال : وكأن المحفوظ والمعروف ليسا بنوعين حقيقيين ، تحتهما أفراد مخصوصة عندهم ، وإنما هي ألفاظ تستعمل في التضعيف ، والله أعلم ، فجعلها المصنف أنواعا ، فلم توافق ماوقع عندهم " (١٦٧) .

وذكر الدكتور حمزة المليباري أن المعنى الاصطلاحي للمنكر استقر عند كثير من المتأخرين بأنه حديث ، رواه الضعيف مخالفا فيه الثقات ، قال : " لكن الذي يتأكد من خلال التتبع والاستقراء لمصادر العلل والتراجم أن هذا الاصطلاح الذي استقر عليه رأي المتأخرين تضييق لما وسعه نقاد الحديث في استعمال لفظة المنكر ؛ إذ المعنى عندهم "حديث غير معروف عن مصدره" سواء من رواية الثقة أم لا ، سواء تفرد به الراوي مع المخالفة أم لا " (١٦٨) .

وذكر الدكتور حاتم العوني أنه تبين له بعد التتبع والاستقراء أن المنكر عند من كان قبل ابن الصلاح هو : مايستفحشه الناقد من مخالفة الصواب (١٦٩) .

---

(١٦٦) التقريب مع التحرير ٥٧/١ كشف الإيهام/١٥١ تعقب ١٣/٨ .
(١٦٧) حاشية ابن قطلوبغا/٦٨ .
(١٦٨) الحديث المعلول/٦٧ .
(١٦٩) شرح الموقظة للعوني/٩٤ .

وقد عرف الشيخ عبدالرحمن السلمي في رسالته في الحديث المنكر عرف النكارة بقوله : " خلل في الرواية يستفحشه الناقد ، ويدركه بقرائن أهمها التفرد أو المخالفة "(١٧٠) . وذكر الشيخ عبدالله الجديع سبع صور يطلق أئمة الحديث المتقدمون على كل منها وصف المنكر (١٧١) .

الوقفة الخامسة عشرة

في ترجمة قيس العبدي ، والد الأسود الذي قال فيه ابن حجر : " مقبول ، من الثانية . وفي الحديث الذي أخرجه له النسائي اضطراب . س "(١٧٢).

قال الدكتور ماهر : " نعم الرقم هكذا في أصل ابن حجر ، وكذا في مخطوطة الأوقاف ؛ لكن تصحيح الرقم لم يكن من بنات أفكارهما ، وليس شيئا أبدعاه يستحقان الثناء عليه ، فهو ثابت على الصواب في طبعة عبدالوهاب عبداللطيف "(١٧٣).

أقول : يظهر أن الدكتور ماهرا توهم أن صاحبي التحرير صححا الرقم المذكور أو علقا عليه ، والأمر بخلاف ذلك فلم يحدث شيء من ذلك ، وإنما اكتفيا بإثبات الرقم (س)، ولم يعلقا عليه كما توهم الدكتور ماهر (١٧٤) ، وإنما الذي علق عليه ، وذكر الرقم الآخر (عس) هو محمد عوامة في تحقيقه للتقريب نقلا عن حاشية البصري فقال : "س" كذا في الأصل ونسخة أخرى ، والذي في التهذيب والنهاية رقم له "عس" ، وقال فيها : روى له النسائي في مسند علي رضي الله عنه (١٧٥) .

---

(١٧٠) الحديث المنكر ٩٦/١ .
(١٧١) انظر تحرير علوم الحديث ١٠٣٥/٢ .
(١٧٢) التقريب مع التحرير ١٩٠/٣ .
(١٧٣) كشف الإيهام/٥١٩ تعقب ٥٦٠١/٤٣٦ .
(١٧٤) انظر تحرير التقريب ١٩٠/٣ .
(١٧٥) تقريب التهذيب طبعة عوامة ٥٣٤/١٤٢٠ .

خاتمة

هذا آخر ما اتسع له هذا البحث لبيان بعض ملحوظاتي على ما في هذا الكتاب من أخطاء وأوهام ، وأرجو أن يكون من ثمرات هذا البحث أن يجعل المؤلف حفظه الله يعيد بناء الكتاب على أساس صحيح ، وأن يجعل غايته نصرة الحق سواء أكان مع ابن حجر أم مع غيره ، أما التعصب للحافظ ابن حجر فشيء لايرتضيه الحافظ ابن حجر نفسه رحمه الله تعالى ، والتعصب للأشخاص على حساب الحق هو الذي يوقع المتعصب في التناقضات والأخطاء والأوهام في سبيل عدم تخطئة من تعصب له . ولاشك أن في هذا خطرا على السنة ، فإذا أخطأ ابن حجر في الحكم على راو ، فضعفه مثلا ، وهو يستحق التوثيق ، فالواجب ألايتابع ابن حجر في خطئه ؛ إذ يترتب على ذلك رد حديث ذلك الراوي الذي هو جزء من الدين والسنة فإذا جاء متعصب لابن حجر ينصره على خطئه ، ويغير حقائق العلم أو يلوي أعناقها في سبيل إثبات أن ابن حجر مصيب في حكمه ، فهذا معناه التلبيس على الناس ليستمروا في متابعة خطأ ابن حجر الذي يترتب عليه رد هؤلاء لجزء من السنة ، فالأمر خطير ، وإنما ذكرت هذا ليعلم أنني ماقصدت من ردي هذا الانتصار لصاحبي التحرير – على أن الانتصار للمظلوم مشروع – فأنا لاعلاقة لي بهما ، ولم أرهما قط ، وإن كنت لا أنكر جهودهما العظيمة المشكورة في خدمة السنة وتحقيق كتب العلم ، وإنما قصدت الانتصار للعلم عامة وللحديث خاصة حتى لا تضيع معالم النقد الصحيح في هذا الموضوع، ويطمس نورالحق بظلام التناقضات والأوهام الملازمة للردود التي قد تكون خلفيتها تصفية حسابات بين المتنافسين ، والضحية هي الحقيقة . أسأل الله بأسمائه وصفاته أن يرينا الحق حقا ، ويرزقنا اتباعه ، ويرينا الباطل باطلا، ويرزقنا اجتنابه ، ولا يجعله ملتبسا علينا فنضل ، وأن يجعلنا للمتقين إماما، وأن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وأصحابه وأتباعه بإحسان .

المراجع

- إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث ؛ لمصطفى بن إسماعيل السليماني – مكتبة الفرقان بعجمان – ١٤٢١ الطبعة الثانية .
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ؛ لعلي بن بلبان الفارسي – مؤسسة الرسالة بلبنان – ١٤١٤ الطبعة الثانية – تحقيق : شعيب الأرنؤوط .
- إكمال تهذيب الكمال ؛ لمغلطاي بن قليج الحنفي – مكتبة الضياء بطنطا – ١٤٢٤ الطبعة الثانية .
- إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر ؛ لعطاء بن عبداللطيف بن أحمد – مكتبة العلم بجدة – ١٤١٤ الطبعة الأولى .
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ؛ لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – دار الكتاب العربي –١٤٠٧هـ الطبعة الأولى – تحقيق عمر عبد السلام تدمري .
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ؛ ليحيى بن معين – جامعة أم القرى – ١٣٩٩ الطبعة الأولى ، تحقيق أحمد محمد نور سيف .
- تحرير تقريب التهذيب ؛ لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة – ١٤١٧ الطبعة الأولى .
- تحرير علوم الحديث ؛ لعبدالله بن يوسف الجديع – مؤسسة الريان – ١٤٢٤ الطبعة الأولى .
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – مكتبة الرياض الحديثة – عبد الوهاب عبد اللطيف .
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني – تحقيق أحمد بن علي سير المباركي– الطبعة الأولى ١٤١٣ .
- تقريب التهذيب ؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي – دار العاصمة – ١٤١٦ الطبعة الأولى – تحقيق صغير أحمد شاغف الباكستاني . وهذه الطبعة المقصودة عند الإطلاق .
- تقريب التهذيب ؛ لأحمد بن علي بن حجر – دار ابن حزم – ١٤٢٠– الطبعة الأولى – تحقيق محمد عوامة .

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ؛ ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري – وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب – ١٣٨٧ – تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري .
- تهذيب التهذيب ؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي – دار الفكر – ١٤٠٤ الطبعة الأولى .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ؛ ليوسف بن عبدالرحمن المزي – مؤسسة الرسالة – ١٤٠٠ الطبعة الأولى ، تحقيق بشار عواد معروف .
- الجرح والتعديل ؛ لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى .
- حاشية ابن قطلوبغا على شرح نخبة الفكر ؛ لقاسم بن قطلوبغا الحنفي – دار الوطن – ١٤٢٠ الطبعة الأولى – تحقيق إبراهيم الناصر .
- الحديث المعلول ؛ لحمزة بن عبدالله المليباري – دار ابن حزم – ١٤١٦ الطبعة الأولى .
- الحديث المنكر عند نقاد الحديث ؛ لعبدالرحمن بن نويفع السلمي – مكتبة الرشد – ١٤٢٦ الطبعة الأولى .
- روايات المدلسين في صحيح مسلم ؛ لعواد بن حسين الخلف – ١٤٢١ الطبعة الأولى .
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم – مكتبة العلوم والحكم – ١٤١٤ الطبعة الأولى – تحقيق زياد محمد منصور .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة ؛ لمحمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف بالرياض– ١٤١٥ الطبعة الرابعة .
- سير أعلام النبلاء ؛ لمحمد بن أحمد الذهبي أبو عبد الله – مؤسسة الرسالة – ١٤١٣ الطبعة التاسعة – تحقيق شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي .
- شرح موقظة الذهبي ؛ لحاتم بن عارف العوني – دار ابن الجوزي – ١٤٢٨ الطبعة الثانية .
- علل الترمذي الكبير ؛ لمحمد بن عيسى الترمذي اسم المؤلف – عالم الكتب – ١٤٠٩ الطبعة الأولى – تحقيق صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود محمد الصعيدي .

- العبر في خبر من غبر ؛ لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – مطبعة حكومة الكويت – ١٩٨٤ الطبعة الثانية – تحقيق صلاح الدين المنجد .
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ،؛ لمحمد بن أحمد الذهبي الدمشقي – دار القبلة للثقافة الإسلامية – ١٤١٣ الطبعة الأولى – تحقيق محمد عوامة .
- الكامل في ضعفاء الرجال ؛ لعبدالله بن عدي الجرجاني – دار الفكر – ١٤٠٩ الطبعة الثالثة .
- كشف الإيهام لما تضمنه "تحرير التقريب" من الأوهام ؛ لماهر بن ياسين الفحل –دار الميمان – ١٤٢٧ الطبعة الأولى .
- لسان الميزان ؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني – مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب – ١٤٢٣ الطبعة الأولى – تحقيق عبدالفتاح أبوغدة .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام – مكتبة ابن تيمية – الطبعة الثانية تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي .
- المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ؛ لحاتم بن عارف العوني – دار الهجرة – ١٤١٨ الطبعة الأولى .
- المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح ؛ لمقبل بن هادي الوادعي – دار أم القرى بالقاهرة .
- منهاج السنة النبوية ؛ لأحمد بن تيمية – مؤسسة قرطبة – ١٤٠٦ الطبعة الأولى – تحقيق محمد رشاد سالم .
- منهج المتقدمين في التدليس ؛ لناصر بن حمد الفهد – مكتبة أضواء السلف – ١٤٢٢ الطبعة الأولى .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ؛ لمحمد بن أحمد الذهبي – دار الكتب العلمية – ١٩٩٥ الطبعة الأولى – تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود .
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني – ١٤٢٢ الطبعة الأولى – تحقيق عبدالله الرحيلي .
- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري ؛ لأحمد بن علي بن حجرالعسقلاني – دار المعرفة .